فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
السبت 27 جمادي الأولى 1448هـ 7 نوفمبر/ تشرين الثاني Saturday 7 November 2026 | العدد 6562 | 13 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

الاحتلال يجبر مقدسيَّيْن على هدم منزلَيْهما ويغلق الحرم الإبراهيمي أمام المصلين

القدس المحتلة/ فلسطين:
أجبرت سلطات الاحتلال، أمس، مواطنين مقدسيين، على هدم منزليهما ذاتيا، في بلدة جبل المكبر جنوب القدس المحتلة، في حين أغلقت الحرم

3

مسؤول بـ"الصحة" يحذر من كارثة تهدد حياة المرضى وجرحى الحرب في غزة

غزة/ أدهم الشريف:
حذّر المدير العام للهندسة والصيانة في وزارة الصحة م. مازن العرايشي، من تداعيات استمرار أزمة الوقود ونقص قطع الغيار والزيوت اللازمة لتشغيل

4

3 شهداء بينهم طالبة وطفل في غزة.. والأمطار تغرق خيام النازحين

غزة/ نبيل سنونو:
استشهد ثلاثة مواطنين، بينهم طالبة بكلية الطب وطفل، أمس، مع تواصل خروقات الاحتلال في غزة، في حين حذرت أوساط فلسطينية ودولية من تداعيات فصل الشتاء على النازحين، مع غرق الخيام في مختلف مناطق القطاع.
وأفاد مصدر طبي في مستشفى الشفاء غربي مدينة غزة باستشهاد المواطن نبيل حمد متأثرا بإصابته من جراء استهداف إسرائيلي وقع قبل عدة أيام في منطقة البلاخية بمخيم الشاطئ

2



والدة الطفل محمد نضال بربخ تلقي عليه نظرة الوداع قبيل تشييع جثمانه في خان يونس أمس (فلسطين)

«أين دوركم؟».. مطالبات شعبية «للجنة إدارة غزة» بمباشرة مهامها أو إعلان العجز

8

من الميدان

رصاصة إسرائيلية تغتال حلم المستديرة.. الفتى **محمد بربخ** يرتقي بملعب في خان يونس

6

إبادة

على متن شاحنة واحدة.. جثامين عائلة البراوي تروي حكاية مجزرة في بيت لاهيا

5

اقتصاد

دعوات في غزة إلى تشديد الرقابة على الأسواق وتتبع تكاليف السلع في غزة

10

أفاد أن الاحتلال وزع إخطارات بالهدم على نحو 75 منزلًا بالمنطقة

عواطلة يكشف لـ"فلسطين" تفاصيل استيلاء مستوطنين على 8 منازل فلسطينية غرب أريحا

أريحا-غزة/ يحيى اليعقوبي:
استولى مستوطنون بحماية جيش الاحتلال، الأربعاء الماضي، على 8 منازل فلسطينية في ضاحية الديوك، غرب مدينة أريحا شرقي الضفة الغربية.
وقالت منظمة البيدر الحقوقية، في بيان، إن 8 عائلات من المستوطنين دخلت إلى المنازل الثمانية بعد الاستيلاء عليها "في ظروف غامضة" مشيرة إلى مخاوف جدية بشأن تصاعد الاستيطان داخل مدينة أريحا.
من جهة أخرى قالت صحيفة يديعوت أحرونوت إن 8 عائلات يهودية دخلت المنازل

2

هالة عوض.. أمّ تواجه الشتاء الرابع فوق أنقاض منزلها في غزة

7

3 شهداء بينهم طالبة وطفل في غزة.. والأمطار تغرق خيام النازحين



غزة/ نبيل سنونو:

استشهد ثلاثة مواطنين، بينهم طالبة بكلية الطب وطفل، أمس، مع تواصل خروقات الاحتلال في غزة، في حين حذرت أوساط فلسطينية ودولية من تداعيات فصل الشتاء على النازحين، مع غرق الخيام في مختلف مناطق القطاع.

وأفاد مصدر طبي في مستشفى الشفاء غربي مدينة غزة باستشهاد المواطن نبيل حمد متأثرا بإصابته من جراء استهداف إسرائيلي وقع قبل عدة أيام في منطقة البلاخية بمخيم الشاطئ للاجئين.

وأضاف المصدر أن المواطنة سارة أبو جياب، من سكان مخيم الشاطئ، استشهدت متأثرة بجراح أصيبت بها من جراء قصف إسرائيلي سابق على المدينة.

وأصيبت سارة أبو جياب، الطالبة بكلية الطب في الجامعة الإسلامية، بغارة إسرائيلية استهدفت حرم الجامعة نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وأفادت مصادر صحفية باستشهاد الطفل محمد نضال بربخ (15عامًا) برصاص قوات الاحتلال قرب بئر 19 في مواصي مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة.

وفي سياق متصل، أفاد شهود بأن جيش الاحتلال أطلق نيرانا كثيفة باتجاه منطقة المواصي شمال غربي مدينة رفح، مشيرين إلى أن بعض الطلقات وصلت إلى خيام النازحين.

وفي شمال القطاع، أفاد مصدر في الإسعاف والطوارئ بإصابة مواطنين في غارة من مسيرة إسرائيلية على جباليا.

منخفض جوي

ويأتي ذلك في وقت تعصف بالقطاع كارثة إنسانية، وسط تحذيرات أطلقها جهاز الدفاع المدني من تفاقمها مع هطول الأمطار في إثر منخفض جوي بغزة.

وأعلنت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أن نحو 1.98 مليون شخص من سكان قطاع غزة، يشكلون 94% من سكانه، يحتاجون إلى مساعدات عاجلة لتوفير المأوى والمواد غير الغذائية.

وذكرت (الأونروا) على موقعها الرسمي أمس، أن 58% من سكان القطاع يواجهون احتياجات حرجة أو كارثية في مجال الإيواء، مشيرة إلى أن تقييم احتياجات الشتاء شمل 113 موقعا للنازحين، وكشف عن وجود 18 مركز إيواء طارئ غير آمن، بينها أربعة معرضة لخطر انهيار مرتفع للغاية، وستة معرضة لخطر مرتفع، وثمانية معرضة لخطر متوسط.

وأضافت الوكالة الأممية، أن 84% من سكان القطاع يعانون انقطاعات متكررة وغير منتظمة في الحصول على مياه آمنة ونظيفة، فيما أبلغت 89% من الأسر عن عدم كفاية حصولها على مستلزمات النظافة الأساسية.

ووفق بيانات أعلنها المكتب الإعلامي الحكومي في أغسطس/آب، يعيش أكثر من مليونين و150 ألف نازح، بينهم نحو 867 ألفا في خيام متهالكة، وأكثر من مليون داخل مراكز إيواء.

وفي 15 أكتوبر/تشرين الأول، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" بأن نحو 950 ألف نازح يعيشون في مواقع معرضة لمخاطر متوسطة إلى مرتفعة من الفيضانات.

وأوضح أن أكثر من 400 ألف من هؤلاء يواجهون مخاطر مرتفعة، في حين يقيم نحو 44 ألف مواطن في أكثر من 2300 مبنى غير آمن إنشائيا.

وأشار المكتب الأممي إلى أن 294 ألفا و250 أسرة تحتاج إلى مساعدات إيواء استعدادا لموسم الأمطار.

ويواجه النازحون مخاطر تسرب مياه الأمطار إلى خيامهم أو اقتلاعها بفعل الرياح، في حين تهدد السيول المناطق المنخفضة، وسط دمار شبكات تصريف المياه ونقص المعدات اللازمة للتعامل مع الطوارئ.

وتتفاقم الأزمة جراء الدمار الواسع الذي خلفته الإبادة الجماعية التي ترتكبها (إسرائيل) في قطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023.

كما تستمر قيود الاحتلال على إدخال مستلزمات الإيواء والمعدات اللازمة لإعادة تأهيل البنية التحتية، رغم اتفاق وقف إطلاق النار المعلن منذ 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025.

ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 ترتكب (إسرائيل) إبادة جماعية في غزة خلفت أكثر من 74 ألف شهيد وما يزيد على 175 ألف جريح، فضلا عن دمار هائل في البنية التحتية المدنية.

أفاد أن الاحتلال وزع إخطارات بالهدم على نحو 75 منزلًا بالمنطقة

عواطلة يكشف لـ"فلسطين" تفاصيل استيلاء مستوطنين على 8 منازل فلسطينية غرب أريحا

أريحا-غزة/ يحيى اليعقوبي:

استولى مستوطنون بحماية جيش الاحتلال، الأربعاء الماضي، على 8 منازل فلسطينية في ضاحية الديوك، غرب مدينة أريحا شرقي الضفة الغربية.

وقالت منظمة البيدر الحقوقية، في بيان، إن 8 عائلات من المستوطنين دخلت إلى المنازل الثمانية بعد الاستيلاء عليها "في ظروف غامضة" مشيرة إلى مخاوف جدية بشأن تصاعد الاستيطان داخل مدينة أريحا.

من جهة أخرى قالت صحيفة يديعوت أحرونوت إن 8 عائلات يهودية دخلت المنازل الواقعة في منطقة مصنفة (ج) بعد "عملية شراء سرية" قادتها حركة "نحلاة" الاستيطانية بدعم من مجلس المستوطنات وسط الضفة.

وقال رئيس المجلس القروي السابق للنويعمة والديوك الفوقا بأريحا غالب عواطلة: إن "المنطقة الواقعة غرب بلدة الديوك التحتا، غرب مدينة أريحا، كانت أراضي زراعية نعمل فيها نحن وأبناؤنا منذ سنوات، لكن بعد مجيء السلطة الفلسطينية أصبحت مساحات واسعة منها أراضي خالية، وبدأ المواطنون باستثمارها وإقامة المباني السكنية عليها.

وأضاف عواطلة لصحيفة "فلسطين" أن أطماع المستوطنين بالمنطقة تعود إلى سبعينيات القرن الماضي، حين حاول مستوطن يهودي الاستيلاء عليها، وأقام فيها مشروعًا زراعيًا استيطانيًا، قبل أن يغادرها ويتركها. وبعد ذلك عادت ابنته للمطالبة بأرض والدها كما تدعي، مستفيدة من توفير الحماية الأمنية لها، ونشر القوات والآليات العسكرية في محيطها، وتسخير كل الأدوات لعودة الاستيطان للمنطقة.

وأشار إلى أنه منذ نحو عام أو عامين، بدأ المستوطنون في المطالبة بالسيطرة على أراضينا، وأقاموا بؤرة استيطانية على الجبل، ثم بدؤوا في التوسع فيها، وأقاموا مباني سكنية واستوطنوا المنطقة. وقبل أكثر من شهرين، وزّع الاحتلال إخطارات بالهدم على نحو 75 منزلًا".

ولفت إلى أنه منذ ثلاثة أيام، فوجئنا بمستوطنين يدخلون إلى منازل في المنطقة ومعهم مفاتيحها وأثاثهم وأغراضهم الشخصية، وكأنها منازلهم، في عملية "بيع سرية" لم تتضح تفاصيلها بعد.

وأوضح أنه منذ ساعات صباح أمس، شرع المستوطنون الذين استولوا على المنازل في تخريب المزارع والاعتداء على المحاصيل الزراعية؛ إذ أتلفوا محاصيل الخيار وقطعوا شبكات الري، ولم يتركوا للمزارعين فرصة للاستفادة من محاصيلهم، كما أتلفوا محاصيل الذرة.

وبحسب عواطلة، بدأت عمليات هدم المنازل وتجريف الأراضي في المنطقة منذ أكثر من عام، ولم تتوقف الاعتداءات عند ذلك، بل طالت الأراضي الزراعية والمزروعات. وقبل نحو شهر، هدم المستوطنون منازل وزراعات في المنطقة، في حين تتعرض نحو 50 عائلة لتهديدات متواصلة.

وتبلغ مساحة أراضي الديوك التحتا نحو أربعة آلاف دونم، وتضم تجمعات سكانية وأراضي زراعية، ويقطنها نحو 2500 نسمة، ما يجعل الاعتداءات الاستيطانية تهديدًا مباشرًا لمصادر رزق السكان واستقرارهم في المنطقة.

وذكر أن المستوطنين الذين سكنوا المنطقة يعملون في جيش الاحتلال إذ يخرجون في الصباح للوقوف على الحواجز ثم يعودون لاستكمال الاعتداءات على المواطنين والمزارعين وهم، ويسعون إلى دفع السكان الفلسطينيين إلى مغادرة أراضيهم، فيما توفر لهم القوات الإسرائيلية الحماية، وتُستخدم الطائرات المسيّرة لمراقبة المنطقة ومحيطها.

وأشار في الوقت ذاته، أن بيع الأراضي في محيط أريحا، ما زال مستمرًا، إذ تجري عمليات البيع بين المواطنين، وغالبًا ما تكون الأسعار منخفضة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، ويشتري المواطن أرضًا من آخر ثم يبدأ في البناء عليها.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00972597563838
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
لمتابعة موقع صحيفة فلسطين على الإنترنت امسح الباركود
لمتابعة أعداد صحيفة فلسطين امسح الباركود

الاحتلال يجبر مقدسيَّيْن على هدم منزلَيْهما ويغلق الحرم الإبراهيمي أمام المصلين



القدس المحتلة/ فلسطين:

أجبرت سلطات الاحتلال، أمس، مواطنين مقدسيين، على هدم منزليهما ذاتيا، في بلدة جبل المكبر جنوب القدس المحتلة، في حين أغلقت الحرم الإبراهيمي أمام المصلين.

وأفادت مصادر محلية، بأن المقدسيين مرعي جميل عبد الله جعابيص، ومحمد عزيز جميل جعابيص، هدما منزليهما ذاتيا، في حي الصلعة ببلدة جبل المكبر.

وأضافت أن مساحة كل منزل تبلغ نحو 50 مترا مربعا، وقد بُنيا عام 2020، ويعيش فيهما (18) فردا من العائلتين، وقد سبق أن دفعا مبلغ 25 ألف شيقل في محاولة لمنع الهدم.

وفي الخليل، أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية أن سلطات الاحتلال قررت إغلاق الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل بالكامل أمام المصلين والزائرين المسلمين، وذلك ابتداء من بعد صلاة الجمعة وحتى ليل اليوم السبت، بحجة الأعياد اليهودية ولمصلحة اقتحامات المستوطنين.

وأكدت الوزارة في بيان، بأن إجراءات الاحتلال بمنع دخول المصلين وموظفي الأوقاف ومنع رفع الأذان خلال فترة الإغلاق تمثل اعتداء صارخا على حرية العبادة، وتعديا سافرا على حرمة الحرم الإبراهيمي الذي يُعد وقفا إسلاميا خالصا، ومحاولة جلية لفرض التقسيم الزماني والمكاني على المسجد. وأكدت الوزارة أن هذه الانتهاكات الممنهجة والتضييقات المشددة في محيط البلدة القديمة تأتي ضمن سياسة تهويد المقدسات، داعية المؤسسات الدولية والحقوقية إلى التدخل العاجل والضغط على سلطات الاحتلال لوقف هذه الاعتداءات وتوفير الحماية للمقدسات الإسلامية.

الحموري لـ"فلسطين": إغلاق نادي أبناء القدس حلقة في مخطط إسرائيلي لتفريغ المدينة من مؤسساتها الوطنية

القدس المحتلة-غزة/ عبد الله التركماني:

قال مدير مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، زياد الحموري، إن إغلاق سلطات الاحتلال نادي أبناء القدس في حارة السعدية بالبلدة القديمة، بقرار من ما يسمى بوزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، "يشكل اعتداءً جديداً على المؤسسات الفلسطينية في المدينة، ويعكس توجهاً إسرائيلياً متصاعداً نحو استهداف كل ما يحافظ على الهوية الوطنية والاجتماعية والثقافية للمقدسيين".

ويُعد نادي أبناء القدس، الذي تأسس عام 1976، من المؤسسات المجتمعية والرياضية العريقة في البلدة القديمة، إذ دأب على تنظيم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية للأطفال والشباب والنساء وكبار السن، ووفّر على مدار عقود مساحة لاحتضان الطاقات الشابة وتنمية قدراتها وتعزيز حضورها في المجتمع المقدسي. ولا تقتصر أهمية النادي على دوره الرياضي، بل تتجاوز ذلك إلى كونه مؤسسة مجتمعية تسهم في الحفاظ على الهوية الفلسطينية وتعزيز صمود المقدسيين داخل أسوار البلدة القديمة.

ويأتي إغلاق النادي في سياق سلسلة من الإجراءات الإسرائيلية التي طالت مؤسسات فلسطينية مقدسية خلال الفترة الماضية، إذ سبق لسلطات الاحتلال أن أغلقت جمعية برج اللقلق المجتمعية في البلدة القديمة في شباط/فبراير الماضي لمدة ستة أشهر، بقرار من بن غفير، في خطوة حرمت مئات الأطفال والشباب من الاستفادة من برامجها وأنشطتها التعليمية والرياضية والاجتماعية، ما يعكس اتساع دائرة الاستهداف لتشمل المؤسسات التي تشكل ركائز أساسية للحياة المجتمعية الفلسطينية في المدينة.

وأضاف الحموري لصحيفة "فلسطين" أن "إغلاق نادي أبناء القدس هو جزء من سياسة إسرائيلية ممنهجة تستهدف تفكيك البنية المؤسسية الفلسطينية في القدس، وضرب المساحات التي يلتقي فيها المقدسيون ويمارسون من خلالها حياتهم الاجتماعية والثقافية والوطنية".

وأوضح أن "الاحتلال يدرك جيداً أن بقاء الفلسطيني في القدس لا يرتبط فقط بامتلاكه منزلاً أو وجوده في شارع أو حي، وإنما يرتبط أيضاً بقدرته على الحفاظ على مؤسساته ومدارسه وأنديته ومراكزه الثقافية والاجتماعية. ولذلك، فإن استهداف هذه المؤسسات يمثل استهدافاً لمقومات الصمود الفلسطيني ومحاولة لتجريد المقدسيين من أدوات الحفاظ على هويتهم ووجودهم".

وأشار إلى أن خطورة المرحلة الراهنة تكمن في تعدد أشكال الاستهداف الإسرائيلي، إذ لم تعد الإجراءات مقتصرة على هدم المنازل وإخلاء العقارات وفرض الضرائب والقيود الاقتصادية، بل امتدت إلى المؤسسات التي تؤدي أدواراً مجتمعية ووطنية، من خلال الإغلاق والملاحقة والتهديدات والقرارات التعسفية، بما يخلق بيئة ضاغطة تدفع الفلسطينيين نحو فقدان مقومات الحياة الطبيعية في مدينتهم.

وشدد الحموري على أن "ما يجري في القدس هو معركة على هوية المدينة ومستقبلها، والاحتلال يحاول فرض واقع تكون فيه المؤسسات الفلسطينية ضعيفة أو غائبة، ويصبح فيه المقدسي محاصراً بين الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، دون وجود مؤسسات قادرة على احتضان احتياجاته والدفاع عن حقوقه".

ولفت إلى أن استهداف المؤسسات الرياضية والشبابية يحمل أبعاداً خطيرة، لأنه يحرم الأجيال الفلسطينية من المساحات التي تنمي قدراتها وتحصّن هويتها وتعزز ارتباطها بمدينتها، محذراً من أن استمرار هذه السياسة سيؤدي إلى إضعاف النسيج الاجتماعي المقدسي.

ودعا إلى تحرك حقوقي وقانوني وإعلامي واسع لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية بحق المؤسسات الفلسطينية في القدس، ومخاطبة المؤسسات الدولية والهيئات المعنية بحرية العمل الأهلي والرياضي والثقافي، والعمل على توفير الحماية للمؤسسات المهددة بالإغلاق.

وختم الحموري بالقول: "الاحتلال عندما يستهدف مؤسسة رياضية مجتمعية فإنه يستهدف ما تمثله من ذاكرة وانتماء وحضور فلسطيني. إنهم يريدون القدس بلا مؤسسات فلسطينية، وبلا فضاءات تحتضن شبابها وأطفالها، وبلا مقومات تحفظ هويتها. لكن المؤسسات المقدسية ليست مجرد مبانٍ يمكن إغلاقها بقرار، بل هي تعبير عن وجود شعب متجذر في مدينته، وعن إرادة مجتمع يرفض الاقتلاع والتغييب".



مصطفى أبو السعود

الانتخابات والعلاقات الدولية

يرى البعض أن تأثير الانتخابات في أي دولة ينحصر داخل حدودها باعتبارها شأنًا خاصًا بالدولة، بينما يرى آخرون أنه لا يمكن لدولة العيش بمعزل عن الدول الأخرى، ولا يمكن عزل تأثير أي حدث في أي دولة عن باقي الدول بنسب متفاوتة، لذا يرون أن تأثير الانتخابات لا يقتصر على المستوى الداخلي فقط، بل يمتد خارجها، خاصة إن كانت الدولة مركزية ولها تأثير وحضور على المستوى الدولي، وأنا مع الرأي الثاني.

في الأسبوع الأخير من أكتوبر 2026، وفي الشهر الأول من نوفمبر 2026، تم إجراء انتخابات في أمريكا وإسرائيل، الأولى لانتخابات الكنيست التي بمقتضاها يتمكن الحزب الفائز من تشكيل حكومة، والانتخابات الثانية في أمريكا هي انتخابات التجديد النصفي للكونغرس.

الأولى الإسرائيلية لم تسفر النتائج عن حصول أي من المعسكرين على أغلبية تؤهله لتشكيل الحكومة منفردًا، فمعسكر نتنياهو حصل على 53 مقعدًا، ومعسكر المعارضة حصل على 48 مقعدًا، والقوائم العربية حصلت على 19 مقعدًا، وأن الأغلبية المطلوبة 61 مقعدًا.

أما الانتخابات الأمريكية، فقد حملت مفاجأة سياسية للرئيس ترامب، بفوز الحزب الديمقراطي بالسيطرة على مجلسي الكونغرس، فضلًا عن فوز شخصيات من خلفيات عربية وإسلامية بمقاعد تشريعية، الأمر الذي يفتح المجال أمام تغيير موازين القوى داخل المؤسسات الأمريكية.

السؤال: كيف تؤثر الانتخابات في العلاقات الدولية؟

المعروف أن أي نظام تفرزه صناديق الاقتراع يحتاج لقبول واعتراف دوليين بدرجات متفاوتة، ليس شرطًا من الجانب الرسمي حتى يستمر في الحكم، فالمساحة السياسية لأي شخص وحزب تفرزه صناديق الاقتراع تزيد وتقل حسب مستوى الاعتراف الدولي؛ لأن أي نظام لا يمكنه العيش بمعزل عن البيئة الدولية، فالاعتراف يعني استمرارية سيرورة التعامل والتفاعل مع ما يحدث ويصدر داخل الدولة، وعدمه يعني توقف أو بطء التفاعل أو التعامل، خاصة إن كان النظام المُنتخب يختلف من حيث البرامج عما ينسجم مع الدول الكبرى والمؤثرة، كما حدث في الانتخابات التشريعية في فلسطين 2006 والانتخابات الرئاسية في مصر 2012 وغيرها من الدول.

ومثال على تأثير الانتخابات في العلاقات الدولية، فالمتابع لحالة الانتخابات الإسرائيلية الحالية يلحظ أنها تحظى بمتابعة عالمية لما لنتائجها من دور في إعادة رسم خارطة سياسة الدول تجاه إسرائيل، بحكم أن كثيرًا منها تضررت علاقاتها سلبًا معها بفعل عدوانها على الأراضي الفلسطينية، وخاصة غزة، منذ أكتوبر 2023، حيث تجاوز رد الفعل الإسرائيلي حدود المنطق والمنطقة والقانون.

أما ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بانتخابات التجديد النصفي للكونغرس، حيث سيطر الديمقراطيون على مجلسي الكونغرس، فهذا الفوز يعني تراجعًا في شعبية ترامب خلال الفترة الماضية؛ لأن تلك السياسة ساهمت بشكل سلبي في الإساءة لصورة الولايات المتحدة بعد مواقف الإدارة الأمريكية المؤيدة لسياسة نتنياهو من ملفات كثيرة، أبرزها الحرب على غزة وإيران، وأن تلك الحرب هي رغبة نتنياهو، وليس لأمريكا ناقة فيها ولا جمل، كما قال الحارث بن عباد حين وقعت حرب البسوس بين قبيلتي بكر وتغلب في الجاهلية.

فالدول تنتظر ما ستسفر عنه حالة الغموض في الساحة الانتخابية الإسرائيلية والأمريكية حتى تحدد الخطوات الواجب اتباعها تجاهها، فذهاب نتنياهو قد يخفف مستوى القطيعة التي أنتجها مع دول عديدة، كما أن تحجيم حزب ترامب الجمهوري بوجود شخصيات معارضة قوية قد يحد من سياسته الخارجية التي يعتبرونها متهورة ومسيئة لأمريكا.

يبقى القول واجبًا بأن الانتخابات وما تفرزه تلعب دورًا كبيرًا في تفعيل سيرورة العلاقات الدولية وفتح آفاق التفاعل والتعامل مع الدول الأخرى، فالحزب القادم من حضن الشعب قد تُفتح له الحدود والسدود، غير أن تلك الشرعية وحدها لا تضمن له قبولًا دوليًا ما لم تتقاطع حسابات القوى الدولية مع إرادة الشعوب ويسعى الجميع لفتح أو تأكيد العلاقات معه.

وشخصيًا، أرى أن العلاقات الدولية ستعود مع إسرائيل تدريجيًا في حال غياب نتنياهو عن المشهد السياسي، وأن ترامب سيلجأ إلى ما يمكنه من تجاوز عقبة فوز الديمقراطيين، وربما يستمر في حالة اللاوضوح السياسي في كثير من القضايا الداخلية والخارجية.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
السبت 27 جمادي الأولى 1448هـ 7 نوفمبر/ تشرين الثاني Saturday 7 November 2026
WWW.FELESTEEN.PS



وردة زكريا بن جرمي

حسن سلامة بين الحياة والموت.. ومنقذه غائب

لم يعد الاعتقال مجرد سلب للحرية، بل أصبح في كثير من الزنازين حكمًا بالإعدام البطيء، وما يحدث اليوم مع الأسير حسن سلامة ليس قصة فرد واحد، بل هو مرآة صافية تكشف وجه سياسة كاملة وقاسية تُمارَس بحق آلاف الأسرى الفلسطينيين خلف قضبان الاحتلال الإسرائيلي.

حين يمرض الأسير، لا يجد سريرًا دافئًا ولا طبيبًا رحيمًا، بل يجد جدرانًا باردة وأبوابًا موصدة وإدارة تحصي أنفاسه بصمت. الدواء يصبح ممنوعًا، والفحص يصبح حلمًا بعيدًا، والعلاج يتحول إلى معركة يومية مرهقة. عندها لا نستطيع أن نسمي ما يحدث إهمالًا عابرًا، بل هو قتل ببطء، وبأدوات لا تترك أثر الرصاص، لكنها تترك أثرًا أعمق في الجسد والروح والكرامة.

إن قضية حسن سلامة تفتح جرحًا أكبر وأوسع: ماذا عن كل الأسرى المرضى؟ ماذا عن مئات الأجساد المنهكة التي تتألم بصمت كل ليلة، دون أن يسمع أنينها أحد؟ هؤلاء ليسوا مجرد أرقام في سجلات السجون، هم أبناء هذا الشعب، لكل واحد منهم أم تسهر الليل تنتظر، وزوجة تعد الأيام، وأطفال يحلمون بعودة أب، ولكل واحد منهم حق مقدس في الحياة والكرامة والعلاج والحرية.

إن سياسة الإهمال الطبي لم تعد حالة استثنائية أو خطأ فرديًا، بل أصبحت نهجًا ممنهجًا ومتعمّدًا، نهجًا يحوّل المرض إلى أداة عقاب إضافية، ويحوّل الزنزانة من مكان للاحتجاز إلى غرفة انتظار للموت. والخطر اليوم لا يهدد أسيرًا واحدًا بعينه، بل يهدد كل أسير مريض قد يتحول غدًا إلى خبر عاجل على شاشات الأخبار ووسائل الإعلام.

نحن اليوم لا نكتب عن سلامة وحده، بل نكتب عن كل سلامة يقبع هناك، عن كل قلب يخفق خلف القضبان وينتظر من يمد له يد العون، المسؤولية الكاملة تقع على عاتق الاحتلال، فهو من يحتجزهم، وهو من يمنع عنهم أبسط حقوقهم الإنسانية التي كفلتها كل المواثيق الدولية والقانونية.

لكن المسؤولية تقع علينا نحن أيضًا، إلى متى سنكتفي ببيانات الشجب والاستنكار؟ إلى متى سنكتفي بمنشور حزين على مواقع التواصل ثم نمضي؟ الأسرى لا يحتاجون تعاطفًا عابرًا، بل يحتاجون تحركًا حقيقيًا، صوتًا عاليًا لا ينام، وضغطًا حقوقيًا وقانونيًا وميدانيًا لا يتوقف.

أنقذوا سلامة، لا لأنه وحده المريض، بل لأنه اليوم صوت كل المرضى. أنقذوه قبل أن نفقد غيره، وقبل أن يكتب التاريخ أننا شاهدنا الموت البطيء يحدث أمام أعيننا ولم نفعل شيئًا يُذكر.

مسؤول بـ"الصحة" يحذر من كارثة تهدد حياة المرضى وجرحى الحرب في غزة

غزة/ أدهم الشريف:

حذّر المدير العام للهندسة والصيانة في وزارة الصحة م. مازن العرايشي، من تداعيات استمرار أزمة الوقود ونقص قطع الغيار والزيوت اللازمة لتشغيل المولدات الكهربائية وصيانتها، مؤكدًا أن استمرار الوضع الحالي يهدد حياة المرضى وجرحى حرب الإبادة، ويُنذر بكارثة صحية في مستشفيات قطاع غزة.

وأكد العرايشي لصحيفة "فلسطين" أمس، أن أزمة الوقود ونقص لولزم صيانة المولدات الكهربائية من أبرز الأزمات التي تعصف بالقطاع الصحي بمختلف مكوناته، مع استمرار الحصار الإسرائيلي ومنع إدخال الاحتياجات الأساسية اللازمة لتشغيل المرافق الصحية.

ويمنع الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع حرب الإبادة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 على غزة، إدخال كميات كافية من الوقود اللازم لتشغيل مولدات الكهرباء في المستشفيات، وكذلك يحول دون السماح بإدخال قطع الغيار وزيوت المحركات.

وأوضح العرايشي أن المستشفيات، قبل الحرب، كانت تعتمد على إمدادات الكهرباء من محطة التوليد الوحيدة في القطاع، والمتوقفة منذ الأيام الأولى للحرب، وكذلك من الخطوط القادمة من خارج القطاع، ولم تكن المولدات الكهربائية تمثل المصدر الأساسي للطاقة، لكن مع اندلاع الحرب أصبحت المصدر الرئيسي والوحيد لتوفير الكهرباء اللازمة لتشغيل المستشفيات ومرافق وزارة الصحة.

وبيّن أن مولدات الكهرباء في المستشفيات تمتلك دورًا حيويًا في استمرار عمل الأقسام الطبية الحساسة، وفي مقدمتها وحدات العناية المركزة وحضانات الأطفال وغرف



م. مازن العرايشي

العمليات، إلى جانب الأقسام الأخرى التي تتطلب إمدادًا كهربائيًا متواصلًا لضمان تقديم الخدمات الصحية للمرضى.

وأشار العرايشي إلى أن الاحتلال يمنع إدخال قطع الغيار اللازمة لصيانة المولدات، الأمر الذي أدى إلى تعطل عدد منها عن العمل ما أدى إلى توقف بعض الخدمات الصحية، وعرقل جهود التعافي وإعادة تشغيل عدد من الأقسام الحساسة والضرورية لعلاج المرضى.

وأضاف أن وزارة الصحة تبذل جهودًا بالتعاون مع المؤسسات والجهات الدولية لتوفير قطع الغيار اللازمة لصيانة المولدات من أجل ضمان استدامة عملها، بما يكفل استقرار إمدادات الطاقة الكهربائية للمرافق الصحية.

وحذّر من أن استمرار الأزمة على حالها ينذر بكارثة صحية، في ظل اعتماد حياة فئات واسعة من المرضى والجرحى بصورة مباشرة على توفر التيار الكهربائي دون انقطاع.

ولفت إلى أن من بين هؤلاء مرضى يرقدون في وحدات العناية المركزة ويعتمدون على أجهزة طبية تعمل بالكهرباء، وأطفالًا خدّجًا في الحضانات، وأطفالًا يتلقون الرعاية في وحدات العناية المركزة، فضلًا عن مرضى الفشل الكلوي الذين يحتاجون إلى جلسات غسيل الكلى ثلاث مرات أسبوعيًا، ما يجعل انقطاع التيار الكهربائي تهديدًا مباشرًا لحياتهم.

ولم تقتصر المخاطر، بحسب العرايشي، على نقص الوقود وقطع الغيار، بل امتدت إلى المولدات نفسها، التي تعمل على مدار الساعة منذ نحو ثلاث سنوات، ما يجعلها بحاجة ماسة إلى الصيانة الدورية وتوفير قطع الغيار والزيوت الضرورية لضمان استمرار تشغيلها، مُحذرًا من احتمال توقفها في أي لحظة حال عدم تلبية احتياجاتها الفنية.

وفيما يتعلق بأزمة الزيوت أوضح أن وزارة الصحة تواصلت مع مختلف الأطراف المعنية، وعرضت السماح للمؤسسات الدولية والأممية بالإشراف على عمليات تغيير زيوت المولدات، تفاديًا لأي ذرائع قد يستخدمها الاحتلال لمنع إدخالها إلى القطاع.

وأكد أن هدف الوزارة من هذا العرض، ضمان الشفافية والتحقق من استخدامها في الأغراض المخصصة لها، والحفاظ على استمرارية عمل المولدات، إلا أن الوزارة لم تتلقَّ أي رد إيجابي على هذا المقترح رغم تقديمه من جانبها.

الثالث خلال 24 ساعة.. مقتل شاب بجريمة إطلاق نار في الجليل

الناصرة/ فلسطين:

قتل شاب متأثرا بإصابته بجروح حرجة في جريمة إطلاق نار وقعت على شارع 65 قرب مفرق وادي سلامة في منطقة الجليل شمال أراضي الـ48 الليلة قبل الماضية، ليكون بذلك القتيل الثالث خلال 24 ساعة.

وبذلك ترتفع حصيلة ضحايا جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني بأراضي الـ48 إلى 179 قتيلا منذ مطلع العام الجاري.

وتأتي هذه الجريمة مع تصاعد جرائم العنف وإطلاق النار في البلدات الفلسطينية بالداخل المحتل، إذ قتل شاب (25 عاما) من قلنسوة، وأصيب أربعة آخرون، وُصفت جروح ثلاثة منهم بالخطيرة، جراء تعرضهم لإطلاق نار أثناء وجودهم داخل مركبة في باقة الغربية.

وجاءت هذه الجريمة بعد ساعات من مقتل شاب (22 عاما)، وإصابة اثنين آخرين بجروح خطيرة وغير مستقرة، في جريمة إطلاق نار منفصلة بمدينة طمرة.

رغم معيقات الاحتلال.. 70 ألفًا يؤدون صلاة الجمعة في الأقصى



القدس المحتلة/ فلسطين:

أدى عشرات الآلاف من المواطنين، صلاة الجمعة، في المسجد الأقصى أمس.

وأفادت دائرة الأوقاف الإسلامية، أن نحو (70) ألفا، أدوا الصلاة، في المسجد الأقصى، على الرغم من معيقات الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة في محيط البلدة القديمة من القدس. يُشار إلى أن الاحتلال، يمنع أهالي الضفة وغزة، من الوصول إلى المسجد الأقصى، للعام الثالث على التوالي.

وجوه غيّبها الركام، وناجون حملوا وحدهم ذاكرة عائلاتهم؛ في هذا الملف، توثق صحيفة «فلسطين» وموقعها «فلسطين أون لاين» حكايات المفقودين في قطاع غزة، وقصص من خرجوا أحياء من تحت الأنقاض بعدما فقدوا أسرهم بالكامل، في شهادات تكشف جانبًا من الكلفة الإنسانية للحرب، وتروي مأساة لم تنتهِ بانتهاء القصف.

هنادي خرجت من تحت الركام وحيدة لتحكي وجع 13 شهيدًا

على متن شاحنة واحدة.. جثامين عائلة البراوي تروي حكاية مجزرة في بيت لاهيا

غزة/ يحيى اليعقوبي:

عشرات الجثامين تتراص داخل صندوق شاحنة امتلأت بجثامين الشهداء، بينهم أطفال ونساء تلفهم الأكفان البيضاء التي كتبت عليها أسماء كل شهيد خطتها الأيدي على الأقمشة للتعرف إليهم. تسير الحافلة ببطء وسط منطقة يحيط بها الركام من كل جانب نتيجة القصف والأحزمة النارية، وفي الخلف يسير المشيعون من عائلة البراوي في مشهد جنائزي ثقيل يلخص قسوة الإبادة التي مسحت عائلات كاملة من العائلات الممتدة في مجزرة دامية.

كان بين الضحايا أطفال لم يعرفوا من الحياة سوى سنواتها الأولى، وأزواج وعائلات اقتُلعوا دفعة واحدة من أحضان من يحبونهم. أما هنادي زهران البراوي، فكانت الناجية الوحيدة من عائلتها؛ خرجت من تحت الركام تنزف، بعدما انتُشل جسدها من بين جثامين زوجها وطفليها، لتبدأ حياة لم تكن تتخيل يومًا أنها ستعيشها من دونهم.

في لحظة كانت البراوي تتحدث مع طفليها وهما يلعبان بجوارها، لتجد نفسها وسط عتمة، بعد صوت انفجار شعرت بانهيار المنزل عليها، ومحاصرة الركام لها من كل جانب، ثم أصوات طواقم إنقاذ وجيران يقومون بانتشال الشهداء ونقل المصابين إلى المشفى، لم تشعر بشيءٍ إلا عندما نقلت إلى المشفى وأفاقت من الإصابة على الفاجعة.

ناجية وحيدة

فقدت هنادي البراوي زوجها سامر سفيان البراوي (32 عامًا) وطفلَيها سوار (6 أعوام) ومصطفى (3 أعوام)، في مجزرة ارتكبها الاحتلال يوم 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، في منزل العائلة بشارع المنشية في بيت لاهيا شمالي قطاع غزة.

في ذلك اليوم، باغت صاروخ إسرائيلي المنزل في حين كانت تحتضن أطفالها إلى جوار زوجها، وسلبها في لحظات كل من كانوا مصدر سعادتها وأمانها.

تستعيد هنادي اللحظات الأخيرة قبل القصف، وتحرك شريط مثقل بوجع الفقد، تروي لصحيفة "فلسطين": "على الرغم من القصف كانت العائلة تضحك وتتبادل الأحاديث، وكنا نعيش يومًا عاديًا من أيام العمر. كانت سوار تقول إنها تريد النوم في حضن والدها، وكان مصطفى يحاول منافستها على ذلك، قبل أن يتحول المشهد العائلي الدافئ فجأة إلى مجزرة، ويختفي الجميع من حولها".

بحرقة ووجع تقول: "جاء الصاروخ وسرق مني عائلتي. سوار كانت سكرة البيت، والجميع كان يتحدث عن جمالها وأناقتها وذكائها. ومصطفى، طفلي الصغير الذي كان أغلى من روحي، وزوجي الذي كان الجميع يمدحه.. أخذوهم جميعًا وتركوني وحيدة".

لم تكن البراوي حينها تدرك ما حدث، ولم تكن تشعر بشيء سوى أن روحها تفارق جسدها، بينما كانت تنزف تحت الأنقاض. انتشلها شبان الحي من بين الركام، وسط جثامين زوجها وطفليها، ونقلوها إلى المستشفى، في أجواء اختلط فيها الرعب بالخوف والذهول.



كانت سوار تحلم بالذهاب إلى الروضة وبدء حياة جديدة بين الأطفال. لكن ذلك الحلم انتهى قبل أن يتحقق، وبقيت الأم تحمل تفاصيله في ذاكرتها، بعدما فقدت من كانت تريد أن ترافقهما في أولى خطواتهما التعليمية.

نظرة وداع متأخرة

لم تستطع حضور الدفن الأول لزوجها وطفليها، إذ كانت فاقدة الوعي وتنزف من جراء إصابتها، ولم تتمكن من رؤيتهم أو توديعهم. وبعد أربعة أشهر، حين أتيحت للعائلة فرصة نقل جثامينهم إلى مقبرة شرعية، حضرت الجنازة، في محاولة متأخرة لإلقاء نظرة الوداع التي حُرمت منها في الأيام الأولى للمجزرة. تتذكر كيف كانت سوار ومصطفى يتظاهران بالإصابة، ويلفان جسديهما بالمحارم الورقية، في مشهد طفولي كان يثير ضحك العائلة. لكن تلك اللعبة التي كانت تمرح بها الطفولة تحولت إلى ذكرى موجعة، بعدما تحقق مشهد الإصابة والموت على أرض الواقع، وفقدت الأم طفليها في قصف حقيقي.

أما زوجها سامر، فتستحضر كلماته واهتمامه الدائم بها، حين كان يسألها عن احتياجاتها، وتضيف أن مصطفى كان دائمًا يطوف على أفراد العائلة، يوزع عليهم القبلات والأحضان، حتى إن حماتها كانت تلاحظ ذلك وتقول إنه يتصرف وكأنه يودع الجميع، وهي ذكرى تظل عالقة في ذهنها كلما تذكرت حركته بين أفراد الأسرة وحرصه على احتضانهم.

ولم تقتصر المجزرة على أسرة هنادي، بل امتدت إلى أفراد آخرين من عائلتها، إذ استشهد معتز سفيان البراوي وزوجته وطفلاهما بلال (5 أعوام) وسفيان (3 أعوام)، كما استشهدت اكتمال سالم أبو ستة وابنتها نسائم (21 عامًا). وكانت داخل المنزل عائلات أخرى.

تحول المنزل الذي كان يعج بالضحكات إلى ركام، وبقيت تلك الحجارة شاهدة على حياة ومنزل وعائلات كانت تتمنى أن تنعم بالأمن وتتشبث بالحياة، وأطفال يرسمون خربطة لأحلامهم بين الصواريخ والدمار، إلا أن الصواريخ الأخرى كانت ترسم نهاية مؤلمة للعائلة.

استشهد في المجزرة 13 شهيدًا، كما يوضح تامر البراوي، بينهم أمه اكتمال البراوي، وشقيقه معتز سفيان البراوي وزوجة شقيقه رانية البراوي وطفلهما بلال وسفيان، وشقيقه سامر وطفلاه مصطفى وسوار، وشقيقه مشير وشقيقته نسائم، وأولاد خاله فارس وأنس وعبد الرحمن سلمان، وطفلة أخرى استشهدت بالمجزرة.

قبل الحرب سافر تامر البراوي إلى خارج غزة، ومع اندلاع الإبادة كان على تواصل دائم بعائلته، وفي اليوم الأخير قبل المجزرة ظل يتحدث مع أمه عبر مكالمة فيديو، يستذكر بينما يفتح قلبه لسرد تفاصيل تلك اللحظات القاسية، يروي لصحيفة "فلسطين": "يومها كانت أمي ترفض إنهاء المكالمة وتصر على استمرار الحديث معي ومع أطفالي فاستأذنت منها أن أصلي العشاء ثم أرجع أتحدث معها، في أثناء الصلاة بدأت تصل رسائل للهاتف شعرت بحدوث شيء فكانت الصدمة. رفضت أمي النزوح وكانت تقول لن أخرج من بيت لاهيا: "لا حيّة ولا ميتة".

مجزرة عائلة البراوي

التاريخ: 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.

المكان: شارع المنشية في بيت لاهيا شمالي قطاع غزة.

عدد الشهداء: 13 شهيدًا.

الناجية: هنادي زهران البراوي.

أبرز الضحايا: زوجها سامر سفيان البراوي (32 عامًا)، وطفلاها سوار (6 أعوام) ومصطفى (3 أعوام).

من الضحايا أيضًا: معتز سفيان البراوي وزوجته وطفلاهما، واكتمال سالم أبو ستة وابنتها نسائم (21 عامًا)، وآخرون من العائلة.

رصاصة إسرائيلية تغتال حلم المستديرة..

الفتى محمد بربخ يرتقي بملعب في خان يونس



الاسم: محمد نضال بربخ

العمر: 15 عاماً.

مكان الحدث: ملعب «أم عايش» في مواصي خان يونس.

سبب الاستشهاد: رصاصة أطلقها جنود الاحتلال الإسرائيلي أصابته في رقبته خلال تدريب لكرة القدم.

عدد الأطفال في الملعب: نحو 65 طفلاً.

حلمه: اللعب في النادي الأهلي المصري، ثم الانتقال إلى ليفربول الإنجليزي، والاقتداء بمحمد صلاح.

خان يونس/ تامر قشطة:

لم يكن الفتى محمد نضال بربخ (15 عاماً) يبحث عن أكثر من مساحة يركض فيها خلف كرة القدم، ويعيش حلماً راوده منذ طفولته بأن يصبح لاعباً محترفاً؛ قبل أن تقطع رصاصة أطلقها جنود الاحتلال الإسرائيلي طريقه، وتصيبه في رقبته أمس خلال مشاركته في تدريب كرويٍّ بملعب محلي بمواصي خان يونس، جنوبي قطاع غزة.

وفي الملعب الذي قصده محمد لممارسة هوايته، كان نحو 65 طفلاً يتشاركون شغف المستديرة، ويحاولون انتزاع لحظات من الفرح وسط واقع النزوح والحرب. غير أن دويّ إطلاق النار بدّد أجواء التدريب، فحوَّل دقائق الترفيه إلى مشهد من الخوف والارتباك، بعدما تعرَّض محمد لإصابة قاتلة نُقل على أثرها إلى مجمع ناصر الطبي، حيث ارتقى متأثراً بجراحه.

لم يكن أحدٌ من أقرانه يتوقع أن تنتهي المباراة بهذه الطريقة، أو أن يعودوا من الملعب من دون ابن عمهم وصديقهم الذي كان يحلم بأن يصبح نجماً في عالم كرة القدم. ومع وصول النبأ إلى أصدقائه وأقاربه، بدا وقع الصدمة أكبر من قدرتهم على استيعاب ما حدث؛ فالفتى الذي دخل الملعب حاملاً أحلامه، خرج منه محمولاً على الأكتاف، تاركاً خلفه كرةً لم يكمل اللعب بها، وحلماً لن يرى النور.

حلم الأهلي وليفربول

كان محمد، المولود عام 2011، قد عاد إلى قطاع غزة قبل أشهر، بعد فترة قضاها في جمهورية مصر العربية برفقة عائلته، ليجد نفسه مجدداً بين أصدقائه، ويستعيد تفاصيل حياته التي افتقدها، وفي مقدمتها ممارسة كرة القدم التي أحبها بشغف.

ويروي محمود بربخ ابن عمه، الذي كان شاهداً على لحظات استشهاده، أن محمد كان مولعاً بكرة القدم، ويتحدث باستمرار عن حلمه باللعب في النادي الأهلي المصري، ثم الانتقال إلى نادي ليفربول الإنجليزي، ليصبح لاعباً مشهوراً على خطى النجم المصري محمد صلاح.

ويقول الطفل بصوت تختلط فيه الحسرة بالصدمة لصحيفة "فلسطين": "كل أحلامه كان بده يطلع على الأهلي، بعدين يروح على ليفربول، بعدين يصير زي محمد صلاح، هيك دائماً كان بقول".

لكن تلك الأحلام اصطدمت برصاصة لم تمنح صاحبها فرصةً أخرى للركض خلف الكرة، أو حتى توديع زملائه في التدريب.

ويستعيد ابن عمه تفاصيل اللحظات الأخيرة، قائلاً إن الصغار كانوا يلعبون في ملعب يطلق عليه اسم "أم عايش"، قبل أن يتوقف محمد بانتظار دوره، ثم دوَّى صوت إطلاق النار، فحاول الفتى التحرك والابتعاد، لكن الرصاصة أصابته فسقط عاجزاً عن مواصلة الركض. ويضيف أن محمد أخذ ينادي مدربه مستنجداً ويخبره بإصابته، قبل أن يُنقل من المكان، في مشهد ترك أثراً قاسياً في نفوس كل من عاين الحادثة.

ملعب يتحول إلى ساحة خوف

لم يكن الملعب، بحسب رواية الفتية، موقعاً اعتادوا فيه التعرض لإطلاق النار؛ فقد كانوا يمارسون هوايتهم في مساحة أخرى بالقرب من أحد المنازل، قبل الانتقال إلى ملعب "أم عايش"، أملاً في توفير مكانٍ أوسع وأكثر ملاءمة للتدريب.

ويقول ابن عمه إنهم لم يتوقعوا أن تصل نيران الاحتلال إلى الملعب، رغم إدراكهم أن المنطقة ليست بمنأى عن أصوات الرصاص، مضيفاً: "المفروض آمن، مش عارف أنا إيش صار، ومش عارف كيف أصابته الطلقة".

أما الكابتن إسلام أبو عريضة، مدرب الفريق، فيرى أن استهداف الفتى يمثل مأساةً تتجاوز خسارة حياة طفل، لتطال أحلام عشرات الصغار الذين يتمسكون بحقهم في اللعب والحياة رغم الحرب. ويوضح أبو عريضة لـ"فلسطين" أن نحو 65 طفلاً كانوا في الملعب لحظة الحادثة، معرباً عن أسفه البالغ لرحيل محمد، ومؤكداً أن هؤلاء الصغار لا يفعلون أكثر من ممارسة رياضتهم المفضلة، في محاولة لتفريغ الضغوط النفسية التي خلَّفتها سنوات الحرب والنزوح.

ويضيف: "إحنا عندنا حلم، حلمنا إنه الأطفال هذه تيجي تلعب كرة القدم، برغم الظروف اللي إحنا بنمر فيها"، مشيراً إلى أن إطلاق النار يطال المنطقة بصورة متكررة، ويضع حياة السكان والأطفال أمام مخاطر دائمة.

ويخشى المدرب من التداعيات النفسية للحادثة على الصغار الذين شهدوا سقوط صديقهم، بعدما تحولت مساحةٌ يُفترض أن تكون للترفيه والتنفيس عن معاناتهم إلى مصدرٍ جديد للخوف والقلق.

أرقام خلفها الرصاص

ولا تنفصل مأساة محمد عن واقع أمني وإنساني مرير يعيشه سكانُ مواصي خان يونس، حيث تتكرر حوادث إطلاق النار والقصف في المناطق القريبة من ما يسمى "الخط الأصفر"، وتطال تداعياتها خيام النازحين والتجمعات المدنية.

ووفق البيانات الحكومية والصحية والميدانية بشأن خروقات اتفاق وقف إطلاق النار، الذي دخل حيز التنفيذ في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2025، بلغ عدد الشهداء جراء الاعتداءات الإسرائيلية في مختلف مناطق القطاع نحو 1593 شهيداً، إضافة إلى أكثر من 5748 مصاباً، حتى أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني 2026.

وتعكس هذه الحصيلة استمرار المخاطر التي تهدد المدنيين، في ظل القصف والاستهدافات الجوية وإطلاق النار، ولا سيما في المناطق المحاذية لذلك الخط ومناطق النزوح في محافظة خان يونس.

وبالنسبة لأبو عريضة، فإن ما جرى لا يمكن اعتباره مجرد حادثة عابرة، بل جرس إنذار بشأن مصير أطفال يحاولون استعادة جزء من طفولتهم المسلوبة، وسط ظروف لا تترك لهم مساحةً كافية للعب أو الشعور بالأمان.

ويختم حديثه بحرقة: "الله يكون بعون نفسيتهم، بتمنى إن شاء الله ربنا يزيل هالغمّة عنا"، معرباً عن أمله في أن يتمكن الأطفال من العودة إلى ممارسة حياتهم الطبيعية بعيداً عن أصوات الرصاص والخوف.



دولة فلسطين
المجلس الأعلى للقضاء
لدى محكمة بداية دير البلح
في القضية المدنية رقم 166 / 2026
في الطلب رقم 473 / 2026 نشر مستبدل

المستدعية / فاطمة حسن محمد أبو ناصر - من سكان دير البلح واخرين هوية رقم (803483528)
وكيلها المحامي/ مطيع أبو معيلق – دير البلح - جوال رقم (0599562990).
المستدعى ضده / محمد حسن محمد أبو ناصر – دير البلح - هوية رقم (803860881) جوال رقم (0598807775)
نوع الدعوى/ ابطال عقد بيع.
قيمة الدعوى/ 32000 دينار أردني (اثنان وثلاثون ألف دينار أردني)

((مذكرة حضور بالنشر المستبدل))
في القضية المدنية رقم 166 / 2026
في الطلب رقم 473 / 2026 نشر مستبدل

إلى المستدعى ضده بما أن المستدعية المذكورة قد أقامت القضية المرقومة أعلاه استناداً إلى ما تدعيه في لائحة دعواها المذكورة أعلاه ونظراً لأنك خارج البلاد وحسب اختصاص محكمة بداية دير البلح في نظر هذه القضية وعملاً بالمادة 20 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001 وبناءً على قرار محكمة دير البلح في الطلب رقم (473 / 2026) المتفرع عن القضية رقم (166/2026) بداية دير البلح بالسماح لنا بتبليغك عن طريق النشر المستبدل وذلك حسب الأصول.
لذلك يقتضي عليك أن تحضر لهذه المحكمة يوم (الأحد) الموافق (22-11-2026) الساعة التاسعة صباحاً كما يقتضي عليك إيداع جوابك التحريري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر وليكن معلوماً لديك أنك إذا تخلفت عن ذلك فسينظر في القضية والطلب باعتبارك حاضراً. حرر في 5-11-2026م.
رئيس قلم محكمة بداية دير البلح
الأستاذ: عمار قنديل

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية الابتدائية

مذكرة تبليغ بالنشر المستبدل

إلى المدعى عليه / محمد طلبه خميس الفرا من خانيونس وسكانها سابقاً وحالياً في الضفة ومجهول محل الإقامة فيها الآن، يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الأربعاء الموافق 2026/12/9م الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى أساس 2026/1124م وموضوعها ((نفقة أولاد)) المرفوعة عليك من قبل زوجتك ومدخولتك بصحيح العقد الشرعي / هبه محمود نايف زعرب من خانيونس وسكانها، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبد للمحكمة معذرة شرعية، يجر بحقك المقتضى الشرعي لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في الخامس والعشرين من جمادى الأولى لسنة 1448 هجري الموافق 2026/11/5.
قاضي ورئيس محكمة خان يونس الشرعية
القاضي/ عبد الحميد شحده زعرب

هالة عوض.. أمّ تواجه الشتاء الرابع فوق أنقاض منزلها في غزة



غزة/ أدهم الشريف:

تتسلل هالة عوض (52 عامًا) إلى خيمتها كلما اشتدت الرياح، تتفقد أطرافها وتراقب سقفها الهش، كأنها تحاول استباق المطر قبل أن يجد طريقه إلى الداخل. حولها تتناثر بقايا منزل دمّره جيش الاحتلال الإسرائيلي، وفوق أنقاضه تحاول مع زوجها وأبنائها الثلاثة، أحدهم من ذوي الإعاقة، أن تصنع مأوى لا يملك من مقومات الحماية سوى غطاءٍ من القماش.

في شارع عايدية بالقرب من مجمع الشفاء الطبي، غربي مدينة غزة، كان المنزل المكون من أربعة طوابق يومًا مساحة آمنة تجمع أفراد الأسرة، اليوم باتت الخيمة بديلًا إجباريًا لا يحميهم من تقلبات الطقس، ولا يمنحهم الطمأنينة التي يحتاجون إليها. ومع اقتراب موسم الأمطار والرياح، يتجدد خوف هالة من أيام ثقيلة تعرف سابقًا كيف تبدأ لكنها لا تعرف كيف ستنتهي.

فالأمطار التي ينتظرها كثيرون بوصفها مصدرًا للحياة، تستقبلها العائلات المقيمة في الخيام بقلق بالغ، بعدما تحولت إلى تهديد مباشر لمساكنها المؤقتة، التي تتسرب المياه إلى داخلها، وتغمر أرضياتها، وتترك قاطنيها في مواجهة البرد والرطوبة.

بالنسبة إلى هالة وأسرتها، لا يتعلق الأمر بليلة ماطرة عابرة، بل بمخاوف تتراكم مع كل منخفض جوي، مع غياب منزل يحميهم، وصعوبة العثور على مأوى أكثر أمانًا، واستمرار العيش فوق ركام المكان الذي كان يجمعهم قبل الحرب.

خيمة لا تصمد

تعيش العائلة داخل خيمة أقيمت فوق أنقاض منزلها، في مشهد يلخص جانبًا من واقع آلاف الأسر الفلسطينية التي فقدت بيوتها خلال الحرب، واضطرت إلى اتخاذ الخيام والشوادر بدائل لا توفر الحد الأدنى من الحماية والاستقرار.

ومع كل هطول للأمطار، تتحول الخيام الهشة إلى مصدر جديد للمعاناة؛ إذ تتسرب المياه عبر أغطيتها، وتتجمع على أرضياتها، في حين تجد الأسر نفسها مضطرة إلى حماية ما تبقى لديها من أمتعة وأغطية، ومحاولة إبقاء أماكن نومها جافة وسط ظروف شديدة القسوة.

وقالت هالة لصحيفة "فلسطين": "كلما اقترب الشتاء، يبدأ الخوف يسكن قلوبنا من جديد لأننا نعرف ماذا تفعل الأمطار بخيامنا، وكيف تتحول الأرض تحتنا إلى مياه، فنقضي الليل نحاول حماية أنفسنا وأطفالنا، ولا نعرف كيف سنواجه المنخفض القادم".

وتخشى هالة تكرار هذه المشاهد مع دخول موسم الشتاء، بعدما باتت الرياح والأمطار هاجسًا يوميًا يرافقها كلما تغير الطقس. فالخيمة التي تؤوي أفراد أسرتها لا تشبه المنزل الذي فقدوه، ولا توفر لهم الجدران المتينة أو السقف الذي يمكن الوثوق بقدرته على مواجهة العواصف.

وأضافت: "أكثر ما يؤلمني أنني لا أستطيع توفير الأمان لأبنائي، فنحن نعيش فوق أنقاض بيتنا، تحت سقف من القماش لا يحمينا من المطر ولا البرد، وأفكر دائمًا كيف سأحمي ابني من ذوي الإعاقة إذا اشتدت الرياح وغمرت المياه الخيمة".

وتزداد وطأة هذه المخاوف مع وجود ابن من ذوي الإعاقة بين أبنائها، بما يجعل الحاجة إلى مأوى آمن وملائم للأسرة أكثر إلحاحًا، خصوصًا في الأيام التي تتطلب فيها الظروف الجوية حماية إضافية ورعاية تتناسب مع احتياجاته.

حياة عالقة بين الركام

لا تقتصر معاناة الأسرة على فقدان المنزل فحسب، بل إنها خسرت الشعور بالأمان والاستقرار، وأصبحت تفاصيل الحياة اليومية مرتبطة بمحاولات مستمرة للتكيف مع واقع النزوح. ومع اقتراب الشتاء، تجد هالة نفسها أمام أسئلة تتجاوز كيفية قضاء يوم ماطر؛ كيف ستحمي أبناءها إذا اشتدت الرياح؟ وأين سيحتمون إذا غمرت المياه الخيمة؟ وكيف ستتمكن الأسرة من تجاوز البرد والرطوبة في غياب مأوى يحفظ كرامتها ويوفر لها الحد الأدنى من الأمان.

هذه المخاوف ليست استثناءً في قطاع غزة، حيث تواجه عائلات كثيرة ظروفًا متشابهة بعد فقدان منازلها وسط ظروف إنسانية في غاية القسوة يصحبها تنصل إسرائيلي من إدخال مستلزمات إيواء مؤقت ومنها "الكرفانات" والبيوت المتنقلة إلى حين البدء بالإعمار.

وتابعت هالة حديثه: "لم نفقد بيتنا فقط، بل فقدنا معه شعورنا بالأمان. لم نعد نطلب حياة مترفة، كل ما نريده مكان يحمي أسرتنا من المطر والبرد، وسقف لا نخاف أن يتسرب الماء من تحته كلما أمطرت السماء".

وبالنسبة إلى هالة، لا يبدو الشتاء مجرد فصل جديد في العام، بل اختبارًا آخر لقدرة أسرتها على الاحتمال في وقت يبدو فيه أن ملف الإعمار بعيد المنال في ظل استمرار الحرب وسياسات الاحتلال الإسرائيلي.

فوق الركام الذي كان يومًا بيتًا عامرًا بالحياة، تنتظر الأم الفلسطينية موسمًا تعرف قسوته جيدًا، وتأمل أن تمر أيامه من دون أن تتحول خيمتها إلى بركة من المياه، أو أن تجد أسرتها نفسها مجددًا أمام مأساة لا تملك وسائل كافية لتفاديها.

مواجهة الشتاء فوق أنقاض منزل

تعيش هالة عوض (52 عامًا) مع زوجها وأبنائها الثلاثة، أحدهم من ذوي الإعاقة، داخل خيمة أقيمت فوق أنقاض منزلها المدمر في شارع عايدية غربي مدينة غزة.

كان منزل الأسرة مكونًا من أربعة طوابق قبل أن يدمره جيش الاحتلال الإسرائيلي.

تتسرب مياه الأمطار إلى الخيام وتتجمع على أرضياتها، ما يفاقم معاناة قاطنيها مع البرد والرطوبة.

تخشى هالة اشتداد الرياح والمنخفضات الجوية، خصوصًا مع وجود ابن من ذوي الإعاقة بين أبنائها.

تأمل الأسرة الحصول على مأوى آمن يحميها من الأمطار والبرد، مع غياب بدائل الإيواء وبُعد أفق إعادة الإعمار.

دولة فلسطين
المجلس الأعلى للقضاء

إخطار لتنفيذ حكم
صادر عن دائرة تنفيذ محكمة بداية غزة
في القضية التنفيذية رقم 2026/299

إلى المنفذ ضدها/ سهيلة إسماعيل محمود أبو نحلة المشهورة قنن بعد الزواج هوية رقم (921025789) جوال رقم 0598280032.

طبقاً للحكم الصادر من محكمة بداية في القضية المدنية رقم 2021/1022 والقاضي حكمت المحكمة بإثبات صحة عقد الاتفاق على بيع المحرر بتاريخ 1998/11/17 الوارد ضمن المبرز م/1 عدد 26 ونفاذه وذلك بشطب الحصة الارثية البالغ مساحتها 60.61 متر مربع الواردة ضمن مستخرجات القيد المؤشر عليها ضمن المبرزم / 2 عدد 2 والمتعلقة بأرض القسيمة رقم 141 من القطعة رقم 725 أراضي غزة الدرج المسماة حرش وذلك عن اسم كل من المدعى عليهن:

1. سهيلة إسماعيل محمود أبو نحلة المشهورة قنن بعد الزواج.
2. روضة إسماعيل أبو نحلة المشهورة أبو حسنين بعد الزواج.

وتسجيلها باسم المدعين وبصفتهم الواردة في لائحة الدعوى وذلك حسب الأصول وتضمين المدعى عليهن بالرسوم والمصاريف و500 شيكل أتعاب محاماة.

لذلك عليكن الحضور إلى دائرة التنفيذ في غضون خمسة عشر يوماً وإذا لم تحضرن خلال المدة المذكورة فإنكن تعدون ممتنعين عن التنفيذ ومن ثم تباشر دائرة التنفيذ إجراءات التنفيذ الجبري. حرر في 2026/11/05م

مأمور تنفيذ بداية غزة
أ / جميل رجب اللحام

دولة فلسطين
المجلس الأعلى للقضاء

إخطار بموعد جلسة
صادر عن دائرة تنفيذ محكمة بداية غزة
في القضية التنفيذية رقم 8057 / 2019

(إلى طالبي التنفيذ)/

1. نادر جمعة خليل رشيد – غزة شارع الرشيد – بجوار كافي شوب قهوتنا - هوية رقم (80028128)
2. ناصر جمعة خليل رشيد – غزة شارع الرشيد بجوار كافي شوب قهوتنا - هوية رقم (802208637)

طبقاً لمحضر جلسة اليوم الموافق 2026/11/02 فقد قرر الأستاذ قاضي التنفيذ السماح لنا بتبليغ طالبا التنفيذ بموعد الجلسة المحددة بتاريخ 2026/11/30 وذلك عن طريق النشر المستبدل.

لذلك عليك الحضور إلى دائرة التنفيذ في تاريخ الجلسة المحددة بتاريخ 2026/11/30 وإذا لم تحضر في تاريخ الجلسة المذكورة تباشر دائرة التنفيذ إجراءات التنفيذ. حرر في 2026/11/02م

مأمور تنفيذ بداية غزة
أ / جميل رجب اللحام

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الوسطى الشرعية

مذكرة تبليغ لائحة طعن – إعلان جريدة

إلى المطعون ضده/ صقر فايز خليل كتكت من جباليا وسكان البريج صلاح الدين بالقرب من مركز أبو مدين خيمة فايز كتكت سابقاً ومجهول محل الإقامة الآن في الضفة الغربية هوية رقم (803158104)، لقد تقدمت الطاعنة/ الهام ادهم عبد الكريم نشوان هوية رقم (421267915) بطعن لدى المحكمة العليا الشرعية بتاريخ 2026/10/28م ويحمل رقم (3264) على قرار محكمة الاستئناف الشرعية بخانيونس الذي يحمل رقم (246) والمؤرخ في 30/9/2026م، لذلك صار تبليغك حسب الأصول.

وحرر في 25 جمادي أول 1448هـ الموافق 2026/11/05م.

قاضي محكمة الوسطى الشرعي
القاضي / محمود سالم مصلح

"أين دوركم؟".. مطالبات شعبية "للجنة إدارة غزة" بمباشرة مهامها أو إعلان العجز

غزة/ محمد حجازي:

في ظروف معقدة وكارثة إنسانية متصاعدة، يجد أهالي قطاع غزة أنفسهم أمام حالة من الغياب المتواصل للجنة الوطنية لإدارة القطاع برئاسة علي شعث. فبين استمرار العراقيل الإسرائيلية التي تحول دون فرض أي حضور ميداني للجنة، وحالة الصمت والغياب الميداني المتواصل لها، ارتفعت أصوات المجتمع المحلي مطالبة بوضع حد لحالة "اللاحسم".



كشفت حجم الكارثة في مخيمات النازحين لغياب الشوادر ومواد الإيواء، مما يتطلب استجابة فنية وإغاثية ميدانية سريعة وحضورا تنفيذيا لا ينظر إلى الواقع من بعيد.

ويشدد أبو دف لصحيفة "فلسطين"، على ضرورة المباشرة الفورية بالضغط لإعادة الإعمار وإدخال الكرفانات المؤقتة، محذرا من أن الناس ستغرق حتما داخل الخيام مع اشتداد الأمطار.

ويضيف: "على المسؤولين أن يعيشوا هم شعبهم ومعاناته اليومية وألا يبقوا مجرد متفرجين خلف أسوار غزة، فالناس متعبة ومنهكة ولم تعد بحاجة إلى مسؤولين جدد لا يشعرون بمأساتهم ومعاناتهم".

أزمة سيولة

وعلى صعيد الأزمات المالية والرقابية، يتساءل المحامي محمود ريشة (35 عاما) في حديث مع صحيفة "فلسطين"، عن دور لجنة إدارة غزة وصوتها التنفيذي والرقابي من محاسبة التجار المحتكرين الذين يستغلون ندرة البضائع بسبب الحصار، وعن غيابها عن محاسبة سلطة النقد والسياسات المالية المعقدة التي تمارسها البنوك والتي أرهقت المواطن وأعدمت السيولة النقدية.

ينعكس ذلك بقسوة على المعيشة اليومية للأهالي بمن فيهم الموظفين الحكوميين، إذ تكتمل صورة المأساة بما يرويه المدرس جهاد برزق (44 عاما) لصحيفة "فلسطين"، مبينا حجم المرارة التي يعيشها الموظف الحكومي الذي لا يتلقى من راتبه سوى ألف شيكل (كاش) كل 100 يوم تقريبا، وبنسبة مئوية ضئيلة لا تسمن ولا تغني من جوع.

ويشرح برزق أبعاد هذه المعاناة، حيث تتقاطع أزمة تسلم الراتب (كاش) مع واقع الأسواق والتجار الذين يرفضون قاطعا التعامل بالنقد الورقي (الكاش) في ظل أزمة السيولة، ويشترطون التعامل حصريا عبر الحوالات والتطبيقات البنكية الرقمية.

ومع دخول فصل الشتاء وقسوة الظروف الجوية على مئات الآلاف من النازحين الذين يعيشون في خيام متهالكة دون توفر شوادر أو لوازم إيواء جديدة، وتزامن ذلك مع إغلاق الاحتلال المعابر وحرمان آلاف المرضى والجرحى من السفر لتلقي العلاج، أصبح عدم تحمل اللجنة مسؤولياتها عبئا يهدد حياة المواطنين يوميا.

ولم تعد المطالبات مجرد همس في الشارع الغزي، بل تحولت إلى موقف ضاغط عبر عنه عدد من الوجهاء والمخاتير.

يقول المختار حازم الدهشان (64 عاما) لصحيفة "فلسطين"، إن الناخب والمواطن لم يعودا يبحثان عن شعارات أو أطر إدارية اسمية بلا أثر، فالناس تحت النار والحصار والشتاء كشف عورة الخيام المتهالكة دون إغاثة.

ويضيف الدهشان: "الوزراء في هذه (اللجنة الوطنية لإدارة غزة) يأخذون رواتب عالية ويمتلكون امتيازات على حساب الشعب المكلوم، فأين دورهم الحقيقي؟ حتى أننا لا نسمع لهم صوتا وكأنهم ليسوا منا ولسنا منهم ولا يهمهم ما يجري في غزة، فإذا كانوا غير قادرين على كسر هذا الطوق ومباشرة مهامهم فورا، فليصارحوا الشعب ويعلنوا عجزهم واستقالتهم لندير شؤوننا بأنفسنا".

شعور بالخذلان

وفي إطار هذا الغياب للجنة، تؤكد شهادات مجتمعية متفاوتة لصحيفة "فلسطين" حجم الأزمة، إذ يوضح المختار محمد عمران (58 عاما) أن الصمت والغياب الميداني للجنة لم يعودا مقبولين مطلقا، مشيرا إلى أنه على الرغم من كون المنع الإسرائيلي عائقا حقيقيا، إلا أن الغياب الإعلامي والعملي يزيد الشعور بالخذلان، والمطلوب إجراءات ملموسة تشعر المواطن بوجود من يحمل همومه أو إعلان الاستقالة وتوضيح الحقيقة للشارع.

من جانبه، يشدد المختار فادي الصن (48 عاما) على أن الوضع الإنساني وصل إلى مستويات كارثية في ظل إغلاق الاحتلال المعابر وتسجيل حالات وفاة يومية لمرضى وجرحى يمنعون من السفر لتلقي العلاج، متسائلا عن دور لجنة إدارة غزة في مواجهة الكارثة الإنسانية ومخاطبة العالم وإيجاد آليات إغاثية ضاغطة.

معاناة النزوح

أما على صعيد المشهد الاجتماعي والهندسي، فيوضح رجل الإصلاح صخر الدوس (44 عاما) لصحيفة "فلسطين"، أن حالة غياب لجنة إدارة غزة عن أداء مهامها الخدماتية و الإغاثية شل تفاصيل الحياة اليومية وترك الناس لمواجهة مصيرهم أمام غلاء الأسعار وغياب الأمن الغذائي، مؤكدا أن استمرار لجنة الإدارة في منطقة الانتظار يفاقم المعاناة بدلا من علاجها.

وفي السياق ذاته، يرى المهندس أحمد أبو دف (38 عاما) أن الخدمات الأساسية والبنية التحتية شلت كليا، وموجات الأمطار الأولى هذا التناقض يترك الموظف محتجزا بين نقد ورقي لا يقبل في الأسواق وبين انعدام الرصيد البنكي الرقمي، ليجد نفسه عاجزا عن شراء أدنى احتياجات أسرته الأساسية من طعام ومستلزمات شتاء تقي أبناءه برد الخيام، متسائلا بنبرة استنكار عن غياب أي خطة مالية أو رقابية للجنة إدارة قطاع غزة تفرض ضبط الأسواق وتضمن حل أزمة الدفع والسيولة لتعزيز صمود المواطنين.

وتضع هذه التطورات لجنة إدارة غزة واللجان المنبثقة عنها أمام اختبار حقيقي لمشروعيتها الميدانية والوطنية. ففي الوقت الذي تتشابك فيه ظروف المنع الإسرائيلي مع تشديد الحصار وإغلاق المعابر وفصل الشتاء، يظل سؤال الشارع قائما: هل تتمكن هذه اللجنة من إيجاد مسارات بديلة لتقديم الخدمات وتثبيت حضورها، أم أن الاستحقاق الأخلاقي والوطني سيفرض عليها إعلان العجز وترك المجال لأطر قادرة على مواجهة الكارثة الإنسانية؟

أبرز مطالبات أهالي غزة للجنة الوطنية لإدارة القطاع:

مباشرة المهام الإدارية والخدماتية والإغاثية ميدانيًا، وعدم الاكتفاء بالحضور الاسمي.

التحرك العاجل لتوفير لوازم الإيواء والشوادر والكرفانات المؤقتة للنازحين.

مخاطبة المجتمع الدولي والضغط لإيجاد آليات إغاثية عاجلة للمرضى والجرحى.

التحرك لمعالجة أزمة السيولة، ومحاسبة الجهات المسؤولة عن السياسات المالية والمصرفية التي ترهق المواطنين.

إيجاد حلول لأزمة صرف الرواتب وآليات الدفع بما يمكّن الموظفين من شراء احتياجاتهم الأساسية.

مصارحة المواطنين بالعراقيل التي تحول دون عمل اللجنة، وإعلان العجز والاستقالة إذا تعذر أداء المسؤوليات.

دولة فلسطين
المجلس الأعلى للقضاء
لدى محكمة بداية غزة... الموقرة
في القضية رقم 246 / 2026
في الطلب رقم 767 / 2026

المستدعي (المدعي)/ كامل محمد علي عجور، من غزة الدرج بجوار دوار السدرة – مخبز عجور ويحمل هوية رقم (923917553) – هاتف محمول رقم/ 00972599417418.

وكلاؤه المحامون/ محمد عادل بسيسو & حلمي وليد الديك & ثامر فتحي الأشرم & محمد ماجد لولو & محمد ياسر أبو شقفة & يوسف دياب قدوم & نائل إبراهيم العشي & عدي علام القدوة & أميرة ماهر الريس & همام أحمد غزال & ماجد محمد العمصي. من غزة – دوار أنصار – شارع القدس – مؤسسة محمد عادل بسيسو للمحاماة – هاتف محمول رقم/ 00970599329595.

المستدعى ضدهم (المدعى عليهم)/

1. سهيل أنطون جورج المدبك، من غزة الرمال الجنوبي مقابل قصر الحاكم من الجهة الشرقية بجوار العشي سنتر، ويقيم حالياً في مصر ويحمل هوية رقم / 951373042، هاتف محمول رقم/ 00972599408411.

2. سمير أنطون جورج المدبك، من غزة ويقيم في الإمارات العربية المتحدة ويحمل هوية رقم / 951373059، بواسطة وكيله السيد/ سهيل أنطون جورج المدبك، من غزة الرمال الجنوبي مقابل قصر الحاكم من الجهة الشرقية بجوار العشي سنتر ويقيم حالياً في مصر ويحمل هوية رقم / 951373042، هاتف محمول رقم/ 00972599408411، بموجب وكالة عامة صادرة عن سفارة فلسطين في دبي - الإمارات العربية المتحدة، رقم: (21457) بتاريخ 2025/04/16.

3. ريما أنطون جورج عياد "المدبك قبل الزواج"، من غزة وتقيم في الإمارات العربية المتحدة وتحمل هوية رقم / 951373067، بواسطة وكيلها السيد/ سهيل أنطون جورج المدبك، من غزة الرمال الجنوبي مقابل قصر الحاكم من الجهة الشرقية بجوار العشي سنتر ويقيم حالياً في مصر ويحمل هوية رقم / 951373042، هاتف محمول رقم/ 00972599408411، بموجب وكالة عامة صادرة عن سفارة فلسطين في دبي - الإمارات العربية المتحدة، رقم: (21482) بتاريخ 2025/04/21.

4. فلك أنطون جورج حاكورة "المدبك قبل الزواج"، من غزة وتقيم في الأردن وتحمل هوية رقم / 951373034، بواسطة وكيلها السيد/ سهيل أنطون جورج المدبك، من غزة الرمال الجنوبي مقابل قصر الحاكم من الجهة الشرقية بجوار العشي سنتر ويقيم حالياً في مصر ويحمل هوية رقم / 951373042، هاتف محمول رقم/ 00972599408411، بموجب وكالة عامة صادرة عن سفارة فلسطين في عمان - المملكة الأردنية الهاشمية، سجل رقم (3182) صفحة رقم: (2025/23) بتاريخ 2025/04/17.

(مجهولو محل الإقامة / خارج البلاد)

نوع الدعوى/ تنفيذ عيني.

قيمة الدعوى/ (833000 $) ثمانمائة وثلاث وثلاثون ألف دولار أمريكي فقط لا غير.

((مذكرة حضور بالنشر المستبدل))
في القضية رقم 2026/246
في الطلب رقم 2026/767

إلى المستدعى ضدهم المذكورين بما أن المستدعي المذكور حصل على حكم في القضية المرقومة بتاريخ 2026/10/28 والقاضي بـ (حكمت المحكمة بتنفيذ عقد الاتفاق المبرز م/1 تنفيذاً عينياً والمحرر بتاريخ 2025/5/28 وذلك بشطب ما مساحته 1079 متر مربع من أرض القسيمة رقم 23 من القطعة رقم 727 أراضي غزة الدرج المسماة "حرش رقم 121 ب" عن اسم المدعى عليهم وتسجيلها باسم المدعي/ كامل محمد علي عجور وإشعار دائرة تسجيل الأراضي "الطابو" بذلك حسب الأصول وإلزام المدعى عليه بالرسوم والمصاريف ومبلغ 200 شيكل أتعاب محاماة).

ونظراً لأنكم مجهولي محل الإقامة وحسب اختصاص محكمة بداية غزة وعملاً بالمادة 20 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001 وبناءً على قرار السيد قاضي محكمة بداية غزة في الطلب رقم (767/ 2026) بالسماح لنا بتبليغكم الحكم عن طريق النشر المستبدل وذلك حسب الأصول. لذلك خذوا علماً بصدور الحكم المذكور أعلاه وأنه بمضي 30 يوم من تاريخه تبليغكم إياه يصبح نهائياً قابل للتنفيذ. حرر في 2026/11/05م

رئيس قلم محكمة البداية بغزة
الأستاذ : عمار قنديل

"عائدون إلى أريحا".. المستوطنون يفككون أوسلو!



أمين الحاج

من أريحا انطلقت أولى خطوات تطبيق اتفاق أوسلو عام 1994، وهناك تعلقت آمال الفلسطينيين بأن تكون المدينة بوابة الخروج من الاحتلال، ومقدمة لاستعادة الأرض وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، لكن بعد أكثر من ثلاثة عقود، يعود المستوطنون إلى المدينة نفسها، لا لاستكمال ما بدأته أوسلو، بل لقلب معادلتها رأسًا على عقب، فبدلًا من أن تكون أريحا بوابة خروج الاحتلال، يريدها المستوطنون بوابة لعودتهم إلى قلب الجغرافيا الفلسطينية.

ما جرى في أريحا ليس مجرد استيلاء على منازل فلسطينية، بل تطور بالغ الخطورة في طبيعة المشروع الاستيطاني، الذي لم يعد يكتفي بتوسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي وإقامة البؤر الاستيطانية على أطراف التجمعات الفلسطينية، بل ينتقل إلى اختراق المدن والبلدات وفرض وجود استيطاني داخل محيطها العمراني والديمغرافي.

والأخطر أن هذا التحرك يستند إلى خلفية دينية وأيديولوجية معلنة. فقد أعلنت منظمة "نحالا" الاستيطانية عن تسكين عائلات يهودية في ثمانية منازل قرب قصر هشام، وربطت رئيستها هذه الخطوة برؤية الحاخام "ليفينغر"، أحد أبرز رموز الاستيطان الديني، الذي دعا إلى إقامة المستوطنات داخل المدن الفلسطينية الكبرى، كما استندت إلى نص توراتي يتحدث عن امتلاء شوارع المدينة بالأطفال والفتيات، في إحالة إلى تصور ديني يعتبر عودة المستوطنين إلى المدن الفلسطينية تحقيقًا لوعد توراتي مزعوم.

وتكتمل الصورة مع تصريحات رئيس ما يسمى "مجلس مستوطنات وسط الضفة"، الذي وصف أريحا بأنها بوابة الشعب الإسرائيلي إلى أرضه، ودعا إلى تغيير الاتجاه وتفكيك اتفاق أوسلو ميدانيًا، بيتًا بعد بيت وعائلة بعد عائلة. نحن هنا أمام مشروع لا يكتفي بتبرير التوسع الاستيطاني، بل يعلن صراحة هدفه المتمثل في تقويض أوسلو وإعادة صياغة الجغرافيا الفلسطينية وفق رواية دينية وسياسية تنكر حق الفلسطينيين في أرضهم.

لكن ما يحدث لم يبدأ في أريحا، فمنذ العام 2019، بدأت موجات تهجير التجمعات البدوية في الأغوار ومناطق أخرى، تحت ضغط اعتداءات المستوطنين وعمليات التضييق والهدم ومصادرة الممتلكات، في سياق دفع الفلسطينيين إلى مغادرة أراضيهم، وهي ممارسات تشكل تهجيرًا قسريًا يتعارض مع قواعد القانون الدولي. ومع ذلك، لم نشهد حينها موقفًا رسميًا يتناسب مع حجم الكارثة، بل بدا أن السلطة تراهن على التغاضي عن هذه الوقائع وتجنب التصعيد، أملًا في فتح فجوة في جدار القطيعة مع الاحتلال واستعادة العلاقة معه، بينما كان الاحتلال يستثمر هذا الصمت لتغيير الجغرافيا وفرض وقائع جديدة.

ثم اتسعت الدائرة، وانتقل المشروع من التجمعات البدوية إلى القرى الفلسطينية، كما حدث في بلدة قصرة وغيرها، حيث فرض المستوطنون اعتداءاتهم ووجودهم داخل المجال الحيوي للتجمعات السكانية، واليوم تنتقل العملية إلى مستوى أكثر خطورة، المدن الفلسطينية نفسها. هكذا يجري تفكيك اتفاق أوسلو، لا بقرار سياسي واحد، بل لبنة بعد لبنة، فحكومات الاحتلال التي وقعت الاتفاق لم تتعامل معه يومًا باعتباره موجودًا أو طريقًا لإنهاء الاحتلال، فيما يعمل المستوطنون اليوم على نسف الوقائع التي قام عليها، والمفارقة أن السلطة التي نشأت في سياق أوسلو تبدو عاجزة حتى عن حماية الحد الأدنى من الوجود الفلسطيني الذي يُفترض أن الاتفاق وفر له إطارًا سياسيًا وإداريًا، فالتقسيمات الجغرافية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، التي قُدمت باعتبارها ترتيبات انتقالية، تحولت إلى أدوات يستخدمها الاحتلال لتكريس سيطرته وتوسيع الاستيطان والضم، ولم تعد حتى المدن الفلسطينية بمنأى عن الاختراق.

فلم يعد اليوم مقنعًا الاحتماء بتصنيف الديوك ضمن المنطقة (ج)، أو التذرع بحدود الصلاحيات التي رسمها اتفاق أوسلو، فما قيمة سلطة لا تستطيع حماية الوجود الفلسطيني، ولا تملك استراتيجية لمواجهة مشروع يعلن صراحة استهداف الأرض والسكان؟ وما جدوى الالتزامات والتنسيق والاتفاقيات، إذا كان الاحتلال يعمل على تقويضها من دون أن يتحمل أي كلفة؟

لقد تحولت إدارة الأزمة إلى بديل عن مواجهتها، وأصبحت البيانات والإدانات والمناشدات الدولية وسيلة لتسجيل الاعتراض على وقائع يجري تثبيتها كل يوم، بينما تراهن السلطة على تغير الموقف الإسرائيلي والوساطات الخارجية، بدلًا من بناء استراتيجية وطنية للمواجهة.

أريحا اليوم ليست مجرد مدينة مهددة بوجود استيطاني جديد، بل عنوان لتحول سياسي وجغرافي قد يمتد إلى مدن فلسطينية أخرى، وإذا كان الاحتلال قد بدأ بتهجير التجمعات البدوية، ثم انتقل إلى القرى، فإنه يختبر الآن قدرته على اختراق المدن، وإذا مر هذا التحول من دون رد فعل يغير حساباته، فلن يكون السؤال عن المدينة التالية، بل عن عدد المدن والبلدات التي ستبقى خارج مشروع الاستيطان والضم.

ولا تتوقف المساءلة عند السلطة وحدها، بل تمتد إلى المجتمع والقانون الدولي اللذين طالما راهنت عليهما القيادة الفلسطينية، فالعالم الذي وقف عاجزًا، أو اختار غض الطرف، أمام مذبحة طالت نحو ربع مليون فلسطيني بين شهيد وجريح، هل سينتفض اليوم من أجل بضعة منازل في أريحا أو في هذه القرية أو تلك؟ وهل يمكن التعويل على من عجز عن وقف المذبحة لردع مشروع استيطاني يمضي في تنفيذ أهدافه تحت حماية حكومة الاحتلال وجيشها؟ إن الرهان على صحوة الضمير الدولي من دون امتلاك أوراق قوة فلسطينية ليس سوى استمرار للمراهنة على الوهم.

المطلوب اليوم مراجعة سياسية شاملة تنهي حالة الانتظار، وتعيد بناء الموقف الوطني على أساس حماية الأرض والإنسان، وتوحيد الموقف الفلسطيني، وتوفير الحماية للتجمعات المهددة، وتفعيل أدوات المواجهة القانونية والسياسية والشعبية، ومحاسبة كل من قصر، فلم يعد الخلاف بين مؤيد لأوسلو ومعارض له، بل بين من يدرك أن المشروع السياسي الذي تأسست عليه السلطة يتعرض للتفكيك، ومن لا يزال ينتظر إنقاذه بالاتصالات والبيانات.

من أريحا بدأت حكاية أوسلو، وأريحا اليوم شاهدة على نهايتها، فالمستوطنون يعرفون جيدًا ماذا يريدون من أريحا وبقية المدن الفلسطينية، أما السلطة، فالفلسطينيون ينتظرون منها إجابة واضحة: هل لديها مشروع وطني لمواجهة ما يجري، أم أن دورها بات يقتصر على توثيق هدم المشروع الذي قامت على أساسه؟

من واشنطن إلى الكنيست.. هل بدأت موازين السياسة تتغير لمصلحة فلسطين؟



محمد مصطفى شاهين

نحن أمام مشهد انتخابي يحمل دلالات سياسية تتجاوز حدود التمثيل العددي، وتستحق قراءة متأنية في سياق التحولات التي أحدثتها حرب غزة في البيئة السياسية الغربية والإسرائيلية. ففي الولايات المتحدة، مثّل فوز عبد السيد بمقعد مجلس الشيوخ عن ولاية ميشيغان، وفق النتائج المعلنة في 4 نوفمبر 2026، اختراقًا تاريخيًا بوصول أول مسلم إلى هذه المؤسسة، بالتزامن مع صعود أصوات سياسية أكثر انتقادًا للسياسات الإسرائيلية. وفي المقابل، حققت القوائم العربية في انتخابات الكنيست 19 مقعدًا، مقارنة بعشرة مقاعد في الانتخابات السابقة، في حين حصل معسكر نتنياهو على 53 مقعدًا مقابل 48 لمعسكر المعارضة الصهيونية. وهذه النتائج، وإن اختلفت طبيعة النظامين السياسيين وسياقاتهما الانتخابية، تكشف عن متغير مهم يتمثل في اتساع المساحة السياسية المتاحة للأصوات المناهضة للحرب والرافضة لاستمرار السياسات الإسرائيلية دون مساءلة. وفي ضوء ذلك، لا يبدو أن المسألة تتعلق بمجرد نجاح مرشحين أو زيادة مقاعد انتخابية، وإنما بتراجع نسبي في قدرة الخطاب التقليدي المؤيد لإسرائيل على احتكار المجال العام وتحديد حدود النقاش السياسي المشروع حول فلسطين، خصوصًا بعدما تحولت مشاهد القتل والدمار في غزة إلى عامل مؤثر في تشكيل الوعي السياسي لدى قطاعات من الناخبين، ولا سيما الشباب والتيارات التقدمية والمستقلة التي باتت تنظر إلى القضية الفلسطينية من زاوية العدالة الدولية وحقوق الإنسان ومصداقية النظام الليبرالي الغربي.

ولعل من المناسب أن نميز هنا بين التحول في الرأي العام والتحول في بنية صناعة القرار، فمشاهد الحرب على غزة أحدثت شرخًا واضحًا بين الخطاب الرسمي الأمريكي وبين قطاعات متزايدة من المجتمع الذي تابع على مدار سنوات الحرب صور الضحايا والدمار واستهداف المستشفيات والمدارس والبنية المدنية. ولم تعد الرواية الإسرائيلية قادرة بالفاعلية السابقة على ضبط النقاش العام أو تحييد الأسئلة المتعلقة بالقانون الدولي والمسؤولية السياسية والأخلاقية عن استمرار الحرب. وفي هذا السياق، لم يعد موقف المرشح من فلسطين تفصيلًا هامشيًا في بعض الدوائر الانتخابية، بل أصبح معيارًا للحكم على مصداقيته السياسية ومدى انسجام خطابه مع القيم التي يعلن الدفاع عنها. ومع ذلك، سيكون من التبسيط رد النتائج الانتخابية إلى العامل الفلسطيني وحده، إذ تتداخل معها الاعتبارات الاقتصادية وتراجع الثقة بالمؤسسات السياسية والاستقطاب الحزبي. لكن الأهم أن القضية الفلسطينية انتقلت من هامش النقاش الانتخابي إلى قلب بعض معادلاته، وهو تطور يفرض على المؤسسات الأمريكية إعادة النظر في افتراضها القديم بأن الدعم غير المشروط لإسرائيل لا تترتب عليه كلفة انتخابية داخلية. ومن زاوية أخرى، فإن وصول شخصيات مسلمة وعربية إلى المؤسسات التشريعية لا يستمد أهميته من هويتها الدينية أو أصولها القومية فحسب، وإنما من البرامج السياسية التي تحملها، ومدى قدرتها على تحويل الاعتراض الشعبي إلى مساءلة تشريعية ومواقف مؤسساتية.

وعلى النقيض من ذلك، لا يمكن اعتبار هذا الاختراق بداية لانهيار نفوذ جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، وفي مقدمتها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية المعروفة باسم إيباك، فهذه الجماعات تمتلك شبكات تمويل وتأثير وعلاقات مؤسساتية متراكمة، فضلًا عن قدرتها على التأثير في الحملات الانتخابية وصياغة التشريعات. غير أن ما يتغير تدريجيًا هو البيئة التي تعمل داخلها، بعدما لم يعد التأييد التقليدي لإسرائيل إجماعًا محصنًا من النقد داخل الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وتشير المعطيات إلى أن دخول أصوات جديدة إلى الكونغرس، بالتوازي مع اتساع التيار الرافض للمساعدات العسكرية غير المشروطة، يمكن أن يرفع الكلفة السياسية لاستمرار السياسات القائمة. وتزداد هذه الأهمية مع وجود شخصيات تمتلك خبرة ميدانية مباشرة في غزة، مثل الطبيب آدم حموي، الذي عمل في القطاع خلال عام 2024، بما يمنح النقاش السياسي بُعدًا يتجاوز التقارير الدبلوماسية والروايات المتبادلة إلى المعرفة الشاهدة. فحين يتحدث طبيب عاين الواقع الإنساني وعمل داخل المنظومة الصحية المنهارة، فإنه يضع المؤسسات التشريعية أمام أسئلة يصعب اختزالها في الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية. لكن القيمة الحقيقية لهذه الخبرة لا تتحقق بمجرد التصريحات الإعلامية، وإنما عندما تتحول إلى أدوات رقابية من خلال جلسات الاستماع والتحقيقات ومراجعة المساعدات العسكرية ومساءلة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الأمريكية.

أما داخل الكنيست الإسرائيلي، فإن حصول القوائم العربية على 19 مقعدًا يطرح معادلة سياسية تستحق التوقف عندها، خصوصًا أن جمع هذه المقاعد مع مقاعد معسكر المعارضة البالغة 48 يرفع الحصيلة الحسابية إلى 67 مقعدًا، أي أكثر من الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة والمحددة بـ61 مقعدًا. غير أن الحسابات البرلمانية لا تعني بالضرورة وجود أغلبية سياسية متجانسة، فالمعارضة الصهيونية نفسها تعاني تباينات أيديولوجية عميقة، كما أن شخصيات محورية فيها، وفي مقدمتها أفيغدور ليبرمان، ترفض الاعتماد على الأحزاب العربية في تشكيل الحكومة. ومن هذا المنطلق، تبدو أمام القوائم العربية ثلاثة مسارات رئيسية، أولها دعم حكومة بديلة من خارج الائتلاف، وثانيها التفاوض على تفاهمات برلمانية تضمن مكاسب مدنية وحقوقية للمجتمع العربي، وثالثها توظيف الوزن العددي في الرقابة والتصويت على التشريعات والمبادرات الحكومية. وهنا لا بد من بيان أن القيمة السياسية لهذه المقاعد لا تُقاس فقط بقدرتها على إسقاط نتنياهو، بل بقدرتها على فرض نفسها طرفًا لا يمكن تجاوزه في المعادلة البرلمانية. وفي المقابل، ستواجه هذه الأحزاب محاولات من اليمين الإسرائيلي لعزلها والطعن في شرعية تمثيلها، عبر نقل النقاش من حق المواطنين العرب في المشاركة السياسية إلى التشكيك في ولائهم ومواقفهم الوطنية. وهي استراتيجية تعكس أزمة أعمق في مفهوم المواطنة والمساواة داخل إسرائيل، وتكشف عن تناقض بين ادعاء الديمقراطية وبين محاولات إقصاء قطاع واسع من المواطنين عن التأثير في القرار السياسي.

وبناءً على ذلك، فإن السؤال الأكثر أهمية يتعلق بقدرة هذه المكاسب الانتخابية على إنتاج قرارات ملزمة توقف الحرب أو تفرض تغييرًا جوهريًا في السياسة الإسرائيلية. ففي الولايات المتحدة، لا يمتلك أعضاء الكونغرس منفردين صلاحية فرض وقف الحرب، إذ تتداخل صلاحيات الرئيس والسلطة التنفيذية ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي، فضلًا عن المصالح الاستراتيجية وشبكات المجمع الصناعي العسكري. ومع ذلك، يمتلك الكونغرس أدوات دستورية وتشريعية مهمة لمراجعة صفقات السلاح والاعتراض عليها، وفق قانون مراقبة تصدير الأسلحة، وهو ما يجعل توسيع الجبهة التشريعية المناهضة للتسليح غير المشروط هدفًا واقعيًا يمكن البناء عليه. وقد شكلت تحركات السيناتور بيرني ساندرز السابقة للاعتراض على صفقات أسلحة لإسرائيل نموذجًا لهذا المسار، رغم عدم نجاحها في وقف تلك الصفقات. وفي هذا السياق، فإن التحدي أمام النواب الجدد يتمثل في بناء تحالفات عابرة للانتماءات الدينية والعرقية، تضم التيارات التقدمية والمدافعين عن الحقوق المدنية ومناهضي الحروب والمنظمات الحقوقية والنقابات، بهدف ربط المساعدات العسكرية باحترام القانون الدولي وحماية المدنيين. أما في إسرائيل، فتظل القرارات العسكرية والأمنية مرتبطة بالحكومة والكابينت والمؤسسة الأمنية، وهو ما يعني أن زيادة التمثيل العربي لا تكفي وحدها لتغيير العقيدة الأمنية أو وقف العمليات العسكرية، لكنها تستطيع توسيع نطاق المساءلة السياسية والرقابة البرلمانية.

وفي ضوء المعطيات السابقة، فإن الرهان الحقيقي لا ينبغي أن يقتصر على زيادة عدد الأصوات المؤيدة لفلسطين، وإنما على بناء منظومة ضغط سياسية وتشريعية قادرة على تحويل المواقف الأخلاقية إلى التزامات مؤسساتية. وهذا يتطلب الانتقال من الاحتجاج على السياسات الإسرائيلية إلى مساءلة الأدوات التي تمولها وتحميها وتوفر لها الغطاء السياسي والدبلوماسي، وفي مقدمتها المساعدات العسكرية وصفقات السلاح والحماية داخل المؤسسات الدولية. ومن الرؤى الشائعة كذلك أن مجرد انتقاد إسرائيل يمثل تحولًا كافيًا في الموقف الغربي، لكن التجربة أثبتت أن الفجوة بين الخطاب والممارسة قد تكون واسعة، وأن إدانة الانتهاكات لا تعني بالضرورة الاستعداد لاتخاذ إجراءات تردع مرتكبيها. لذلك فإن المطلوب هو إنتاج تحالف سياسي يربط بين حقوق الفلسطينيين والمصالح الأمريكية والقيم الديمقراطية المعلنة، ويعيد طرح العلاقة مع إسرائيل باعتبارها علاقة تخضع للمراجعة والمساءلة، لا استثناءً دائمًا من قواعد القانون الدولي. وبالمثل، فإن الأحزاب العربية داخل الكنيست مطالبة باستثمار قوتها العددية في بناء تحالفات موضوعية حول المساواة والحقوق المدنية ومواجهة التمييز والعنف والجريمة، دون التفريط بثوابتها الوطنية، لأن النفوذ السياسي المستدام لا تصنعه الأرقام وحدها، وإنما القدرة على تحويلها إلى مصالح وضغوط وتفاهمات يصعب تجاوزها.

ومن هنا يمكن القول إن ما جرى في واشنطن والكنيست يعكس بداية تحول في البيئة السياسية المحيطة بالقضية الفلسطينية، لكنه لا يرقى بعد إلى تحول مكتمل في طبيعة القرار الأمريكي أو الإسرائيلي. فنحن أمام تراجع نسبي في احتكار الرواية، واتساع في مساحة الاعتراض، وظهور قوى انتخابية وتشريعية باتت أكثر استعدادًا لمساءلة السياسات الإسرائيلية، غير أن هذه المؤشرات تصطدم بمؤسسات عميقة المصالح وشبكات نفوذ قادرة على تعطيل التغيير أو احتوائه. والأهم أن الاختراق في واشنطن يختلف في طبيعته عن الاختراق داخل الكنيست؛ ففي الأولى يتعلق الأمر بإعادة تعريف حدود الدعم الأمريكي لإسرائيل وشروطه، وفي الثانية يتعلق بحق الفلسطينيين داخل الخط الأخضر في التمثيل والتأثير والمشاركة في صناعة القرار. وهذا ما يقود إلى استنتاج أساسي مفاده أن القضية الفلسطينية لم تعد تواجه إسرائيل وحدها في ميدان الصراع السياسي، بل باتت تفتح جبهة متنامية داخل المؤسسات التي اعتادت توفير الحماية السياسية والعسكرية لها. ومع ذلك، فإن تحويل هذه اللحظة إلى مكسب استراتيجي يظل مرهونًا باستدامة التحالفات وتراكم الضغط الشعبي والتشريعي، وبقدرة الفلسطينيين على توظيف هذه التحولات في خطاب سياسي وطني موحد. فالمعيار الحقيقي ليس عدد المقاعد التي حصل عليها أنصار فلسطين، وإنما مقدار ما تستطيع هذه المقاعد تغييره في السياسات والقرارات. ولسنا بالضرورة أمام نهاية مرحلة سياسية قديمة، لكننا أمام تصدع في بعض ركائزها، والسؤال الذي سيحسم طبيعة المرحلة المقبلة هو ما إذا كان هذا التصدع سيتحول إلى إعادة تشكيل فعلية لموازين القوة، أم سيبقى مجرد اختراق انتخابي في مؤسسات لا تزال قواعد القرار فيها محكومة بمصالح راسخة.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

السبت 27 جمادي الأولى 1448هـ 7 نوفمبر/
تشرين الثاني Saturday 7 November 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

دعوات في غزة إلى تشديد الرقابة على الأسواق وتتبع تكاليف السلع

دعا خبيران اقتصاديان في غزة إلى تعزيز الرقابة على الأسواق في قطاع غزة، وإنشاء قاعدة بيانات دورية لأسعار السلع الأساسية، ومتابعة تكاليفها منذ دخولها إلى القطاع وحتى وصولها إلى المستهلك النهائي، بما يسهم في الحد من الزيادات السعرية غير المبررة، وتعزيز الشفافية والمنافسة وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

غزة/ رامي رمانة:



يأتي ذلك مع استمرار قيود الاحتلال على إدخال البضائع والمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة رغم مرور أكثر من عام على سريان اتفاق وقف إطلاق النار مع انعدام القدرة الشرائية لمعظم الأهالي الذين أنهكتهم حرب الإبادة وتداعياتها.

لكن الاحتلال لا يكتفي بذلك، إذ ينتهج استهداف طواقم وزارة الاقتصاد التي تعمل على ضبط الأسواق.

وأكد الخبير الاقتصادي محمود القشاش ضرورة تطوير آليات رقابية تستند إلى مقارنة تكاليف الشراء والنقل والتخزين والتمويل بهوامش البيع، مع التركيز على الحالات التي تظهر فيها فروق سعرية غير مفسرة، إلى جانب تعزيز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وتسهيل وصول السلع إلى مختلف الأسواق، وتوفير قنوات آمنة للإبلاغ عن الممارسات المشبوهة استنادًا إلى بيانات وفواتير قابلة للتحقق.

وأوضح القشاش لصحيفة "فلسطين" أن تداعيات حرب الإبادة على اقتصاد قطاع غزة لم تقتصر على تدمير المنشآت الاقتصادية وتعطل الأنشطة الإنتاجية وتراجع دخول السلع عبر المعابر، بل امتدت إلى بنية السوق وآليات عمله، لتنشأ سلسلة من الأزمات المترابطة التي تتراكم عبر مراحل الاستيراد والنقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة، وصولًا إلى المستهلك النهائي.

وأشار إلى أن الحرب تفرض صدمة أولية على السوق من خلال نقص المعروض، وتضرر البنية التحتية، واضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف النقل والتخزين والمخاطر التجارية، إلا أن حجم الأعباء التي يتحملها المستهلك يتأثر أيضًا بكفاءة قنوات التوزيع، ومستوى المنافسة، وشفافية التعاملات التجارية، وفاعلية الرقابة.

وبيّن أن تعدد الحلقات التجارية ليس مشكلة في حد ذاته، باعتباره جزءًا طبيعيًا من النشاط الاقتصادي، لكن غياب المنافسة الفاعلة وصعوبة التحقق من التكاليف الحقيقية قد يسمحان بتراكم زيادات سعرية تتجاوز ما تبرره النفقات الفعلية، الأمر الذي يستدعي مراقبة حركة السلع وأسعارها في مختلف مراحل التوريد والتوزيع.

ولفت القشاش إلى أن بعض أنماط التسعير، مثل رفع أسعار السلع الموجودة استنادًا إلى توقعات ارتفاع تكلفة التوريد مستقبلًا، أو زيادة هوامش الربح بما يتجاوز تغيرات التكلفة، أو حجب السلع عمدًا للاستفادة من ارتفاع الأسعار، تستدعي الفحص والرقابة متى ظهرت مؤشرات عليها.

وأكد ضرورة التمييز بين الممارسات المثبتة والاحتمالات التي تحتاج إلى تحقيق، مشددًا على أن ارتفاع الأسعار وحده لا يكفي لإثبات الاستغلال، وأن تحديد المسؤولية يتطلب مراجعة فواتير الشراء والبيع، وبيانات المخزون، وتكاليف التشغيل والنقل والتخزين، ومقارنة هذه العناصر خلال الفترات نفسها.

وأضاف أن أزمة الأسعار في غزة تتفاقم بفعل التراجع الحاد في دخول الأسر وضعف قدرتها الشرائية، إلى جانب صعوبات السيولة وارتفاع تكاليف المعاملات المالية وتقلص الخيارات المتاحة أمام المستهلكين، ما يجعل الزيادات السعرية عبئًا أكبر على الأسر منخفضة الدخل التي تخصص نسبة مرتفعة من مواردها للغذاء والمياه والاحتياجات الأساسية.

وأوضح أن اجتماع نقص المعروض وتراجع القدرة الشرائية وضعف كفاءة السوق يؤدي إلى تعميق انعدام الأمن الغذائي، وقد يدفع الأسر إلى تقليص استهلاكها أو اللجوء إلى بدائل أقل جودة أو الاستغناء عن احتياجات ضرورية أخرى لتوفير الغذاء.

وأشار القشاش إلى أن تحديد المسؤولية عن ارتفاع الأسعار يتطلب الفصل بين العوامل الخارجية التي تفرضها الحرب، مثل القيود على دخول البضائع وتدمير البنية التحتية واضطراب النقل والإمداد وتراجع الإنتاج المحلي، والعوامل الداخلية المرتبطة بآليات التسعير والتوزيع ومستوى الشفافية والمنافسة.

وشدد على أن معالجة الأزمة لا يمكن أن تقتصر على الرقابة على التجار، كما لا ينبغي التعامل مع جميع الزيادات السعرية باعتبارها نتيجة حتمية للحرب، مؤكدًا أهمية تكامل جهود الجهات الرقابية والاقتصادية والمؤسسات المعنية بحماية المستهلك مع مسؤولية الموردين والتجار في إتاحة بيانات واضحة يمكن التحقق منها.

تغيرات عميقة

من جانبه، رأى الخبير الاقتصادي خالد أبو عامر أن أزمة الأسعار في قطاع غزة ترتبط بالتغيرات العميقة التي طرأت على البيئة الاقتصادية خلال الحرب، وما نتج عنها من تراجع النشاط التجاري والإنتاجي، وتقلص مصادر دخل المواطنين، واضطراب حركة البيع والشراء، الأمر الذي أضعف قدرة السوق على تحقيق التوازن بين احتياجات السكان والكميات المتاحة من السلع.

وأوضح لصحيفة "فلسطين" أن استمرار الأزمة الاقتصادية لا ينعكس على أسعار السلع وحدها، بل يمتد إلى طبيعة الاستهلاك وأنماط الإنفاق لدى الأسر، التي باتت مضطرة إلى إعادة ترتيب أولوياتها وتوجيه الجزء الأكبر من مواردها المحدودة نحو الغذاء والمياه والاحتياجات الأساسية، على حساب متطلبات أخرى لا تقل أهمية.

وأشار أبو عامر إلى أن تراجع القدرة الشرائية يضع الأسواق أمام معادلة معقدة؛ فمن جهة، ترتفع تكاليف توفير السلع في الظروف الاستثنائية التي يمر بها القطاع، ومن جهة أخرى، تتقلص قدرة المستهلكين على الشراء، ما يؤدي إلى انكماش حركة التداول التجاري ويزيد الضغوط على الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف أن معالجة أزمة الأسعار تتطلب النظر إلى السوق باعتباره جزءًا من منظومة اقتصادية متضررة، لا الاكتفاء بالتعامل مع الأسعار بوصفها مشكلة منفصلة، مؤكدًا أهمية استعادة الحد الأدنى من النشاط الإنتاجي والتجاري، وتيسير حركة السلع، ودعم المشروعات المحلية القادرة على توفير الاحتياجات الأساسية وفرص العمل.

ولفت إلى أن تحسين الأوضاع المعيشية يتطلب أيضًا تدخلات تخفف الأعباء المباشرة عن المواطنين، وتساعد الأسر الأكثر تضررًا على تلبية احتياجاتها، بالتوازي مع تهيئة الظروف اللازمة لتعافي الأنشطة الاقتصادية واستعادة مصادر الدخل، بما يسهم في تحريك الطلب المحلي بصورة تدريجية.

وشدد أبو عامر على أن استقرار الأسعار يرتبط بقدرة السوق على استعادة انتظام الإمدادات وتوسيع الخيارات المتاحة أمام المستهلكين، إلى جانب تحسن دخول الأسر وتوافر السيولة اللازمة للمعاملات التجارية، معتبرًا أن أي معالجة مستدامة للأزمة يجب أن تجمع بين تأمين السلع، وتنشيط الاقتصاد المحلي، والحد من تدهور القدرة الشرائية، بما يخفف من حدة الأزمة المعيشية في قطاع غزة.

أبرز أسباب الأزمة

نقص المعروض: القيود الإسرائيلية على إدخال البضائع وتراجع الإمدادات.

ارتفاع التكاليف: زيادة أعباء النقل والتخزين والتمويل والمخاطر التجارية.

ضعف المنافسة: غياب المنافسة الفاعلة وصعوبة التحقق من التكاليف الحقيقية للسلع.

تعدد حلقات التوزيع: تراكم الزيادات السعرية عبر مراحل الاستيراد والنقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة.

تراجع القدرة الشرائية: انخفاض دخول الأسر وتقلص السيولة والخيارات المتاحة أمام المستهلكين.

جمع الشهيد أحمد الجوراني بين كرة القدم والكاراتيه، وترك بصمة لاعبا ومُدربا، قبل أن يستشهد خلال رحلة البحث عن الطعام لأطفاله في قطاع غزة.

أحمد الجوراني.. لاعب ومدرب استشهد في يوم ميلاده



غزة/ إبراهيم أبو شعر:

يعيش الرياضيون في قطاع غزة فصولا قاسية من المعاناة، بعدما أجبرتهم الحرب على ترك الملاعب والأنشطة الرياضية، والانتقال إلى حياة النزوح والخيام والبحث عن أبسط مقومات البقاء.

وبينما كانت أحلامهم تدور حول البطولات والإنجازات، بات تأمين الطعام لعائلاتهم يشكل التحدي الأكبر في حياتهم. ومن بين القصص التي تختصر هذه المأساة، تبرز حكاية الكابتن الشهيد أحمد يوسف أحمد الجوراني، المعروف بـ"أبو مجاهد"، الذي جمع بين الشغف بكرة القدم والتفوق في رياضات الدفاع عن النفس، قبل أن يرتقي شهيدا خلال رحلة البحث عن الطعام لأطفاله.

ولد أحمد الجوراني في مدينة دير البلح وسط قطاع غزة، يوم 19 أغسطس 1985، ونشأ محبا لكرة القدم، التي بدأت علاقته بها من الفرق المدرسية والمساجد والساحات الشعبية، حيث كانت الرياضة متنفسا لأبناء جيله في ظل ظروف الحصار الصعبة.

وفي عام 2004، التحق بفريق الناشئين في نادي الصلاح الرياضي، تحت قيادة المدرب معين مسمح، ليبدأ رحلة تطوير موهبته وصقل قدراته الفنية والبدنية. وتمكن بفضل اجتهاده وانضباطه من التدرج في الفئات العمرية للنادي، حتى وصل إلى الفريق الأول عام 2013، تحت قيادة المدرب الشهيد مصطفى أبو عطوان.

وحجز "أبو مجاهد" مكانه في الخط الأمامي، وأصبح أحد المهاجمين المعروفين في صفوف الفريق، مشاركا في منافسات الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، بما فيها دوري الدرجة الأولى ومسابقة الكأس، حيث ساهمت أهدافه في حسم عدد من المواجهات.

وخلال مسيرته، لعب الجوراني إلى جانب مجموعة من نجوم الكرة في غزة، من بينهم هاني مسمح، ومحمد زقوت، وعماد شاهين، وأحمد المشارفة، وصبحي مبروك، كما امتدت تجربته لتمثيل منتخب الشرطة الفلسطينية في المحافظة الوسطى، بقيادة المدرب نعيم أبو ريا.

ولم تقتصر مسيرته الرياضية على كرة القدم، إذ اتجه إلى رياضات الدفاع عن النفس، وتمكن من تحقيق إنجاز مهم بحصوله على الحزام الأسود في الكاراتيه، من الدرجة الثالثة (دان 3). ومع تطوره في اللعبة، انتقل إلى مجال التدريب، وأشرف على دورات متعددة ساهم من خلالها في إعداد لاعبين وتخريج أبطال حققوا جوائز وإنجازات، ورفعوا اسم فلسطين في المنافسات الرياضية.

وبذلك، جمع الجوراني بين تجربتين رياضيتين مختلفتين، فكان لاعبا داخل ملاعب كرة القدم ومدربا في رياضة الكاراتيه، وترك بصمته في أوساط الرياضيين الذين عرفوه والتقوا به خلال سنوات نشاطه.

لكن الحرب على قطاع غزة غيرت مسار حياته، كما فعلت مع آلاف الرياضيين الذين وجدوا أنفسهم بعيدين عن أنديتهم وملاعبهم، بعدما دمرت المنشآت الرياضية وأوقفت البطولات، ودفعتهم إلى النزوح ومواجهة ظروف معيشية بالغة القسوة.

ومع تفاقم أزمة الغذاء وحرب التجويع التي مارسها الاحتلال، لم يعد اهتمام الرياضيين منصبا على التدريبات والمنافسات، بل أصبح توفير الطعام والمياه لعائلاتهم أولوية يومية.

وتحولت نقاط توزيع المساعدات إلى أماكن شديدة الخطورة، بعدما بات المواطنون الذين يقصدونها للحصول على الغذاء عرضة للقصف وإطلاق النار، في رحلة محفوفة بالموت من أجل تأمين لقمة العيش.

وكان أحمد الجوراني واحدا من الذين أجبرتهم هذه الظروف على المخاطرة بحياتهم لتوفير احتياجات أسرهم. ففي يوم الثلاثاء الموافق 19 أغسطس 2025، الذي صادف يوم ميلاده الأربعين، خرج من أجل تأمين الطعام لعائلته وأطفاله، متجها نحو مناطق توزيع المساعدات شمال مخيم النصيرات وسط القطاع.

لكن الرحلة التي كان يأمل أن يعود منها بما يسد جوع أطفاله انتهت بمأساة، بعدما استهدفته قوات الاحتلال بشكل مباشر وسط تجمع للمدنيين المنتظرين للحصول على المساعدات، ليرتقي شهيدا في يوم ميلاده، تاركا خلفه عائلة فقدت معيلها في واحدة من أصعب المراحل التي يعيشها سكان غزة.

وباستشهاده، لم تخسر الأسرة أباها وسندها فحسب، بل وجدت نفسها أمام أعباء معيشية مضاعفة، في ظل ظروف النزوح ونقص الاحتياجات الأساسية. فزوجته وأطفاله باتوا يواجهون تحديات يومية لتوفير الغذاء والمياه والدواء، إلى جانب مستلزمات الحياة الضرورية، وسط ارتفاع الأسعار وتراجع مصادر الدخل.

وتعيش عائلات الشهداء في غزة أوضاعا إنسانية بالغة الصعوبة، إذ تتحمل الأمهات مسؤولية رعاية الأطفال وتأمين احتياجاتهم بعد فقدان المعيل، في وقت لا تتوفر فيه مقومات الحياة الأساسية داخل مخيمات النزوح والخيام المتهالكة. وتزداد المعاناة مع صعوبة الحصول على حليب الأطفال والحفاضات والمستلزمات الطبية، فضلا عن مشقة توفير مياه صالحة للشرب ووسائل مناسبة للطهي.

أما أطفال الجوراني، فقد وجدوا أنفسهم أمام واقع جديد فرضه غياب والدهم، يحملون ذكراه وسيرته، ويواجهون في الوقت ذاته مرارة اليتم وتداعيات الحرب والحرمان. وهي معاناة لا تتوقف عند فقدان الأب، بل تمتد إلى تفاصيل الحياة اليومية التي أصبحت أكثر قسوة على الأسر التي فقدت معيلها.

رحل الكابتن أحمد الجوراني تاركا وراءه سيرة رياضية جمعت بين كرة القدم والكاراتيه، وبين تجربة اللاعب والمدرب، بعدما أمضى سنوات في الملاعب وصالات التدريب، مساهما في صناعة أجيال رياضية جديدة.

لكن الحرب أنهت حياته بعيدا عن ميادين المنافسة، وهو يبحث عن الطعام لأطفاله، في مشهد يلخص مأساة الرياضيين في قطاع غزة، الذين انتقلوا من السعي وراء الألقاب والبطولات إلى صراع يومي من أجل البقاء. وتبقى حكايته شاهدا على أحلام رياضية وإنسانية اغتالتها الحرب، وعلى عائلة لا تزال تواجه قسوة الفقد والجوع بعد رحيل أب خرج بحثا عن لقمة عيش، ولم يعد.

ولد في دير البلح يوم 19 أغسطس 1985.

بدأ مشواره الكروي مع ناشئ نادي الصلاح عام 2004.

وصل إلى الفريق الأول عام 2013، ولعب في مركز الهجوم.

مثّل منتخب الشرطة الفلسطينية في المحافظة الوسطى.

حصل على الحزام الأسود في الكاراتيه، الدرجة الثالثة "دان 3".

عمل مدربا للكاراتيه، وأسهم في إعداد أبطال رياضيين.

أجبرته الحرب على ترك الملاعب ومواجهة ظروف النزوح والجوع.

استشهد يوم 19 أغسطس 2025، خلال توجهه للحصول على المساعدات شمال النصيرات.

ارتقى في يوم ميلاده الأربعين، تاركا زوجة وأطفالا يواجهون قسوة الحياة بدونه.

رحل وهو يبحث عن لقمة لأطفاله، فتحولت حكايته من أحلام الملاعب إلى مأساة.

اتحاد الكرة يدين قرار الاحتلال إغلاق نادي أبناء القدس



القدس/ فلسطين:

استنكر الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم قرار ما يسمى وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال الإسرائيلي القاضي بمنع نشاط نادي أبناء القدس، ووقف جميع أنشطته، بموجب قرار صادر بتاريخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2026، يقضي بفرض هذا الحظر لمدة ستة أشهر.

وأكد الاتحاد أن هذا القرار يشكّل اعتداءً سافراً على الحق في ممارسة الرياضة، واستهدافاً مباشراً للمؤسسات الرياضية الفلسطينية، ومحاولة ممنهجة لتضييق المساحات المتاحة أمام الشباب والأطفال الفلسطينيين لممارسة حقهم الطبيعي في الرياضة والتعلّم والتطور والمشاركة المجتمعية.

وأشار الى إن هذه السياسة الفاشية، القائمة على القمع والإقصاء واستهداف المؤسسات المدنية والرياضية، تتعارض بصورة واضحة مع المبادئ الأخلاقية والإنسانية، ومع المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق الأطفال والشباب، وتحمي حرية التجمع وتكوين الجمعيات، وتؤكد حق الجميع في المشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية دون تمييز. وأضاف: "كما تمثل هذه الإجراءات انتهاكاً لروح الميثاق الأولمبي، ومبادئ الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، التي تؤكد دور الرياضة في تعزيز الكرامة الإنسانية والمساواة والتسامح، وحماية حق الجميع في ممارسة كرة القدم بعيداً عن التمييز والإقصاء".

وتابع: "إن استهداف نادي أبناء القدس لا يمكن فصله عن سلسلة الإجراءات التي تستهدف الوجود الرياضي الفلسطيني في القدس، وتعمل على تقويض المؤسسات التي تؤدي دوراً أساسياً في احتضان الشباب وحمايتهم من خلال الرياضة. فالأندية الفلسطينية ليست مجرد مؤسسات لممارسة كرة القدم، بل هي فضاءات تربوية واجتماعية ووطنية، توفر للأطفال والشباب بيئة آمنة للتعلم والانتماء وبناء المستقبل.

وحمّل الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذا القرار، ودعا الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، والاتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA)، والاتحاد الآسيوي لكرة القدم (AFC)، واللجنة الأولمبية الدولية، وكافة المؤسسات الرياضية والحقوقية الدولية، إلى اتخاذ موقف واضح إزاء هذه الانتهاكات، وعدم الاكتفاء ببيانات القلق والإدانة، والعمل على حماية المؤسسات الرياضية الفلسطينية وضمان حقها في مواصلة رسالتها وأنشطتها دون تدخل أو تهديد.

وشدد الاتحاد على أن حماية الرياضة الفلسطينية ليست شأناً إدارياً أو رياضياً فحسب، بل هي مسؤولية أخلاقية وإنسانية ودولية. ولن يكون استهداف الأندية والمؤسسات الرياضية، أو حرمان الأطفال والشباب من حقهم في ممارسة الرياضة، أمراً يمكن القبول به أو التعامل معه باعتباره إجراءً عادياً.

كما طالب الاتحاد بمحاسبة الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم على الانتهاكات المتواصلة بحق الرياضة الفلسطينية، واتخاذ إجراءات بحقه، بما في ذلك تعليق مشاركته في المسابقات والأنشطة الكروية الدولية، إلى حين ضمان احترام القوانين واللوائح والمبادئ التي تحكم كرة القدم الدولية.

مؤسسات رياضية تستنكر إغلاق قوات الاحتلال نادي أبناء القدس

القدس/ فلسطين:

أثار قرار قوات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق نادي "أبناء القدس"، الواقع في حارة السعدية بالبلدة القديمة في القدس المحتلة، موجة استنكار واسعة في الأوساط الرياضية والمقدسية، وسط مطالبات بضرورة حماية المؤسسات الرياضية والاجتماعية الفلسطينية التي تؤدي دوراً مهماً في خدمة المجتمع المحلي واحتضان فئة الشباب.

وكانت قوات الاحتلال قد أغلقت النادي، الخميس، بموجب قرار صادر عن وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، في خطوة أثارت ردود فعل غاضبة، بالنظر إلى المكانة التاريخية والرياضية التي يحظى بها النادي في مدينة القدس.

وأكدت محافظة القدس أن إغلاق النادي يأتي ضمن سياسة تستهدف المؤسسات الوطنية والرياضية والاجتماعية الفلسطينية في المدينة، مشيرة إلى أن نادي أبناء القدس يُعد من المؤسسات الرياضية العريقة التي لعبت دوراً بارزاً في احتضان الشباب المقدسي، وتعزيز حضورهم الرياضي والاجتماعي والوطني.

وأضافت المحافظة أن استهداف النادي يشكل اعتداءً على مؤسسة تقدم خدماتها للمجتمع المحلي، ويسهم في تقويض الحياة الرياضية والمجتمعية الفلسطينية، من خلال الحد من المساحات المتاحة أمام المقدسيين لممارسة أنشطتهم الرياضية والثقافية والاجتماعية.

وفي السياق ذاته، عبّرت أصوات رياضية ومقدسية عن تضامنها مع إدارة النادي ولاعبيه وجماهيره، معتبرة أن إغلاق أبوابه لا يستهدف منشأة رياضية فحسب، بل يطال صرحاً اجتماعياً وتاريخياً احتضن أجيالاً من أبناء المدينة، وأسهم في صناعة المواهب وتعزيز الانتماء الوطني والرياضي.

وشددت ردود الفعل على أهمية استمرار المؤسسات والأندية الرياضية المقدسية في أداء رسالتها، باعتبارها مساحات لاحتضان الشباب وتطوير قدراتهم، والحفاظ على حضور الرياضة الفلسطينية في المدينة المقدسة.

ويعيد القرار تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الأندية والمؤسسات الرياضية الفلسطينية في القدس، في ظل القيود والإجراءات التي تعرقل أنشطتها، وتحد من قدرتها على مواصلة دورها الرياضي والاجتماعي.

واختتمت الأوساط المتضامنة مع النادي بالتأكيد على مساندتها لإدارته ولاعبيه وجماهيره، والتطلع إلى إعادة فتح أبوابه واستئناف نشاطه، ليواصل مسيرته في خدمة الرياضة والمجتمع المقدسي.

سلامة مدرب الاستقلال: لا نملك كرة للتدريبات ولاعبونا يعيشون في الخيام



غزة/ فلسطين:

أعرب عبدالله سلامة، المدير الفني لفريق نادي الاستقلال الرفحي، عن سعادته الكبيرة بتأهل فريقه إلى نهائي بطولة كأس الألف شهيد، عقب فوزه على خدمات البريج بهدفين مقابل هدف، في مواجهة الدور نصف النهائي، ليواصل الفريق كتابة واحدة من أبرز قصص النجاح في البطولة.

وقدم الاستقلال مستويات مميزة خلال مشواره في المسابقة، بعدما نجح في تحقيق الفوز بجميع مبارياته، وحسم مواجهاته في الأدوار الإقصائية خلال الوقت الأصلي، دون الحاجة إلى ركلات الترجيح، ليبلغ المباراة النهائية رغم الظروف الصعبة التي يعيشها النادي، باعتباره أحد أندية دوري الدرجة الثانية.

وكشف سلامة، في تصريح إذاعي، عن حجم المعاناة التي واجهت الفريق خلال فترة الإعداد والمنافسات، مشيراً إلى أن الاستقلال لم يكن يمتلك حتى كرة قدم للتدريبات، واضطر الجهاز الفني إلى استعارة كرة من إحدى الأكاديميات لمواصلة التحضيرات. وقال سلامة إن الظروف المعيشية الصعبة ألقت بظلالها على استعدادات اللاعبين، موضحاً أن معظم عناصر الفريق يعيشون في الخيام، ويقضون ساعات النهار في تدبير احتياجات أسرهم اليومية، من تعبئة المياه وإيقاد النار وجمع الحطب، وغيرها من متطلبات الحياة القاسية، قبل التوجه إلى المباريات وخوض المنافسات.

وأضاف أن حجم المسؤولية كان كبيراً، في ظل غياب أبسط الإمكانات اللازمة للعمل الرياضي، لكن إصرار اللاعبين وروحهم القتالية ومجهوداتهم الكبيرة كانت العامل الأبرز في الوصول إلى المباراة النهائية وتحقيق هذا الإنجاز.

وأشار سلامة إلى أن الاستقلال تجاوز خلال مشواره في البطولة عقبات كبيرة، ونجح في تخطي فرق تمتلك تاريخاً عريقاً وإمكانات وخبرات أكبر، مؤكداً أن الوصول إلى النهائي في ظل هذه الظروف يمثل إنجازاً استثنائياً للنادي ولاعبيه.

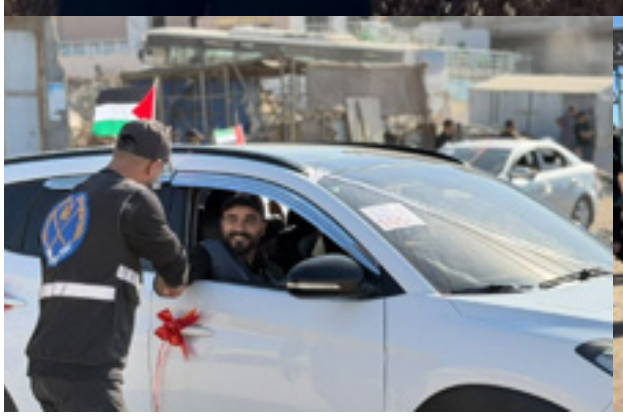
ووجه المدير الفني شكره إلى مجلس إدارة نادي الاستقلال على دعمه ومساندته للفريق، مشيداً بروح اللاعبين وتضحياتهم التي صنعت هذا الإنجاز.

ويُعد نادي الاستقلال أحد أندية مدينة رفح التي دفعت ثمناً باهظاً جراء الحرب، بعدما فقد النادي مقره ومنشآته، شأنه شأن العديد من المؤسسات الرياضية في قطاع غزة، ليجد نفسه أمام تحديات كبيرة تتعلق باستمرار نشاطه الرياضي والحفاظ على لاعبيه. ورغم فقدان المقر وشح الإمكانات وصعوبة الظروف المعيشية، نجح الفريق في الوصول إلى نهائي بطولة كأس الألف شهيد، مقدماً نموذجاً للإصرار والتحدي، ومؤكداً أن إرادة الرياضيين لا تتوقف عند حدود الإمكانات المتاحة. وتعكس رحلة الاستقلال إلى النهائي صورة من صور إصرار الرياضيين في قطاع غزة، حيث لم تمنع الخيام وقلة الإمكانات وغياب أبسط مقومات التدريب لاعبيه من المنافسة، بل تحول حلم الوصول إلى منصة التتويج إلى حافز إضافي لمواصلة المشوار.



شرطة غزة تُؤمن العرس الجماعي "ثوب الفرح 3" لـ 500 عريس وعروس







غزة/ فلسطين:

أمنت شرطة محافظة غزة، أمس، العرس الجماعي "ثوب الفرح 3" الذي أقامته عملية "الفارس الشهم" لـ 500 عريس وعروس.

وقالت شرطة محافظة غزة في تصريح صحفي إنها أمنت، بالتعاون مع الإدارات المختصة، موكب الزفاف الذي انطلق من المحافظة الوسطى عبر شارع الرشيد وصولاً إلى مكان الحفل بالنادي البحري جنوب غربي مدينة غزة.

وأوضحت شرطة محافظة غزة أن الطواقم الميدانية عملت على تسهيل حركة المواطنين وحركة السير في منطقة إقامة الحفل ومحيطه، إلى جانب تأمين مسار موكب الزفاف، مع اتخاذ جميع الاحتياطات والتدابير اللازمة لضمان سيره وفق الترتيبات المعدة سابقاً.

وشارك في التأمين: قوات التدخل وحفظ النظام، وإدارة المرور والنجدة، إلى جانب الأدلة الجنائية، والمباحث العامة، ومكافحة المخدرات، والشرطة النسائية.

كما ساندت طواقم المديرية العامة للدفاع المدني والخدمات الطبية في تأمين إقامة الحفل.

ويأتي ذلك ضمن إجراءات أجهزة وزارة الداخلية والأمن الوطني في تأمين الفعاليات الوطنية والشعبية بمختلف مناطق قطاع غزة، في إطار جهود الحفاظ على حالة الأمن والنظام العام.



د. إياد إبراهيم القرا

بلير وملادينوف.. ثنائي الخداع وتبييض جرائم الاحتلال في غزة

يعود توني بلير ونيكولاي ملادينوف إلى تل أبيب، لا لإنقاذ غزة من الكارثة الإنسانية التي تعيشها، بل لإعادة إنتاج مشهد سياسي مخادع، يمنح الاحتلال مزيدًا من الوقت والغطاء لمواصلة جرائمه، تحت لافتة «مجلس السلام» والتفاهمات المتعلقة بقطاع غزة.

تحركاتهما ولقاءاتهما مع المسؤولين الإسرائيليين، والحديث عن ترتيبات سياسية جديدة، لا يمكن فصلها عن محاولات ترميم صورة الاحتلال وحلفائه، خصوصًا بعد الانتكاسات الانتخابية التي تعرض لها نتنياهو وترامب، وما أثارته من تساؤلات حول مستقبل سياساتهما في المنطقة.

المفارقة أن بلير وملادينوف، اللذين يفترض أن يتحركا لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، لم يقدما خلال العام الماضي موقفًا حاسمًا إزاء استمرار الانتهاكات الإسرائيلية، بل تحولت تحركاتهما، في نظر الفلسطينيين، إلى غطاء سياسي يمنح الاحتلال فرصة للتهرب من استحقاقاته، في حين يدفع سكان غزة الثمن من دمائهم وحياتهم ومستقبل أبنائهم.

بعد عام على اتفاق أكتوبر 2025، تبدو غزة أمام مأساة إنسانية مستمرة، لا أمام مسار حقيقي للتعافي. فالقتل لم يتوقف، والدمار يتسع، والمعابر تخضع للقيود، ومئات آلاف النازحين يواجهون الشتاء دون الحد الأدنى من مقومات الحياة.

أين الكرفانات والخيام؟ أين الأدوية والمستلزمات الطبية؟ أين المعدات اللازمة لانتشال جثامين الشهداء من تحت الأنقاض؟ وأين إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي والطرق والمرافق الأساسية؟ بل أين الالتزام بالحد الأدنى من التعهدات الإنسانية التي نصت عليها التفاهمات؟

هذه الأسئلة لا تحتاج إلى اجتماعات جديدة في تل أبيب، ولا إلى صور تذكارية مع قادة الاحتلال، وإنما إلى إجابات واضحة وإجراءات ملزمة تكشف الطرف الذي يعطل الاتفاق، وتضع حدًا لسياسة الإفلات من المسؤولية.

الأخطر أن يتحول «مجلس السلام» إلى أداة لإدارة الكارثة بدل إنهائها، وأن تصبح اللقاءات السياسية وسيلة لشراء الوقت، في حين يواصل الاحتلال فرض وقائع جديدة على الأرض، ويتنصل من التزاماته الإنسانية والسياسية.

لقد أثبت العام الماضي أن المشكلة ليست في نقص المبادرات أو الوسطاء، وإنما في غياب الإرادة لإلزام إسرائيل بما وقعت عليه، وفي استمرار توفير الحماية السياسية لها.

غزة لا تحتاج إلى بلير وملادينوف بثوب جديد، ولا إلى فصل آخر من مسرحية السلام. إنها تحتاج إلى موقف دولي صريح يعلن مسؤولية الاحتلال عن تعطيل الاتفاق، ويفرض فتح المعابر، وإدخال احتياجات الإغاثة والإعمار، ووقف الاعتداءات.

أما إعادة تدوير الوجوه ذاتها، وتقديمها باعتبارها صانعة للسلام، فلن تكون سوى محاولة جديدة لتبييض وجه الاحتلال، وتحويل جرائمه إلى ملف تفاوضي مفتوح، يدفع الفلسطينيون ثمنه كل يوم.